ضريبة القيمة المضافة
VAT

قطاع الخدمات المالية
الدليل الإرشادي للقطاع

فبراير 2018

النسخة الأولى

المحتويات

1. المقدمة 4
1.1. تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية 4
1.1.1. الهيئة العامة للزكاة والدخل («الهيئة») 4
1.1.2. ما هي ضريبة القيمة المضافة؟ 4
1.2. هذا الدليل الإرشادي 5

2. التعاريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية 6

3. النشاط الاقتصادي والتسجيل في ضريبة القيمة المضافة 8
3.1. النشاط الاقتصادي 8
3.2. التسجيل الإلزامي 8
3.3. التسجيل الإختياري 9

4. المعاملة الضريبية المطبقة على الخدمات المالية 10
4.1. المعاملة الضريبية للخدمات المالية – أحكام عامة 10
4.2. تطبيق الإعفاء الضريبي- منتجات خاصة 12
4.2.1. الحسابات البنكية 12
4.2.2. خدمات البطاقة 12
4.2.3. تحويل الأموال 13
4.2.4. الخدمات التجارية 14
4.2.5. الإقتراض 14
4.2.6. تمويل الأصول 17
4.2.7. الأسواق المالية/العملات 19
4.2.8. نقل وتحصيل الديون 19
4.2.9. منتجات التمويل الإسلامي 21
4.3. المبالغ التي تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة 23
4.3.1. التعويضات 23
4.3.2. تكاليف الطرف الثالث المصنفة كمصروفات 24
4.4. استثمارات أخرى- صناديق الاستثمار 24

5. التأمين 26
5.1. التأمين على الحياة 26
5.2. إعادة التأمين 26
5.3. السمسرة في مجال التأمين 27
5.4. دفع المطالبات 27
5.4.1. تكاليف الطرف الثالث 27
5.4.2. ضريبة المدخلات المتعلقة بدفع المطالبات النقدية 28

6. توريد فردي أو توريدات متعددة 29

7. مكان توريد الخدمات المالية 30
7.1. مكان إقامة المورد والعميل 30
7.1.1. الإقامة المزدوجة 30
7.2. توريدات الخدمات المالية من أعمال إلى أعمال 30
7.3. توريدات الخدمات المالية من أعمال إلى عميل 31

7.4. الخدمات المرتبطة بالعقار 32
7.5. توريدات الخدمات المالية إلى عملاء خارج إقليم مجلس التعاون الخليجي 32

8. خصم ضريبة المدخلات 34
8.1. شروط عامة 34
8.2. التوريدات من مجموعة الكيانات/ شركات 34
8.3. التوريدات من الموردين أجانب/ منشآت أجنبية 35
8.4. الاستعانة بمصادر خارجية 37
8.5. تطبيق خصم ضريبة المدخلات على الخدمات المالية 38
8.5.1. متى يمكن خصم ضريبة المدخلات 38
8.5.2. الأصول الرأسمالية 38
8.6. الخصم الجزئي المتعلق بضريبة المدخلات 39
8.7. محاولة تطبيق آلية بديلة للخصم الجزئي 40

9. الإقرار عن ضريبة القيمة المضافة 42
9.1. تاريخ التوريد 42
9.2. فرض ضريبة القيمة المضافة 42
9.3. إصدار الفواتير 42
9.4. تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة 43
9.5. حفظ السجلات 43
9.6. الالتزامات الضريبية 44
9.7. طلب إصدار قرار تفسيري 44
9.8. تصحيح الاخطاء السابقة 44

10. الغرامات 45

11. أحكام انتقالية تتعلق بالخدمات المالية 46
11.1. التاريخ الفعلي للتوريد 46
11.1.1. تاريخ التوريد الفعلي لعقود تمويل الأصول والإجارة القائمة قبل تاريخ نفاذ نظام ضريبة القيمة المضافة 46
11.2. التوريدات المستمرة التي تمتد لتشمل تاريخ تطبيق ضريبة القيمة المضافة 47
11.3. المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تُطبق ضريبة القيمة المضافة بعد 48
11.4. تطبيق أحكام نسبة الصفر الانتقالية على العقود القائمة 48
11.4.1. العقود المؤهلة لأحكام نسبة الصفر الانتقالية 48
11.4.2. شهادة العميل لخصم/استرداد ضريبة المدخلات 49

12. التواصل معنا 50

الملحق 1 – قائمة المنتجات 51

الملحق 2: قائمة منتجات التأمين 59

الملحق 3: أسئلة شائعة 61

1. المقدمة

1.1. تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

صادقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)»مجلس التعاون الخليجي»(بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (51/م) بتاريخ 1438/5/3هـ («الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة»)، ووفقاً لأحكام الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، صدر نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/113) بتاريخ 1438/11/2هـ، ولائحته التنفيذية بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (3839) بتاريخ 1438/12/14هـ(«اللائحة التنفيذية للنظام»).

ويقصد بأية إشارة إلى « الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة» و»نظام ضريبة القيمة المضافة» و»اللائحة التنفيذية للنظام» إلى هذه الوثائق الموضحة في الفقرة أعلاه.

1.1.1. الهيئة العامة للزكاة والدخل («الهيئة»)

إن الهيئة هي الجهة المكلفة بتطبيق وإدارة ضريبة القيمة المضافة (يُشار إليها فيما يلي بعبارة «الضريبة» مالم يقتض السياق خلاف ذلك) في المملكة العربية السعودية، كما أنها هي الجهة المسؤولة عن تسجيل وإلغاء تسجيل الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، وإدارة عمليات تقديم الإقرارات الضريبة وإجراءات استرداد الضريبة، والقيام بتدقيق الحسابات والزيارات الميدانية. كما تتمتع الهيئة أيضاً بصلاحية فرض العقوبات والغرامات في حالات عدم الامتثال بالأحكام النظامية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة.

1.1.2. ما هي ضريبة القيمة المضافة؟

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تُفرض على استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع مع بعض الاستثناءات. وتُطبق ضريبة القيمة المضافة في أكثر من 160 دولة حول العالم.

ضريبة القيمة المضافة ضريبة على الاستهلاك يتم دفعها وتحصيلها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، ابتداء من شراء المصنّع للمواد الخام وصولاً إلى بيع تاجر التجزئة للمنتج النهائي إلى المستهلك، وبخلاف الأنواع الأخرى من الضرائب أخرى، يقوم الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة بما يلي:

- تحصيل ضريبة القيمة المضافة من عملائهم عن كل عملية بيع خاضعة للضريبة وفقاً لنسبة مئوية محددة
- دفع ضريبة القيمة المضافة إلى الموردين الذين تلقوا منهم السلع أو الخدمات – إن وُجدت - عن كل عملية شراء خاضعة للضريبة وفقاً لنسبة مئوية محددة

عندما يقوم الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة ببيع سلعة أو خدمة (على افتراض أن النسبة الأساسية تنطبق على تلك التوريدات) تُضاف إلى سعر البيع النهائي، فإنه يجب على الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة باحتساب نسبة 5% التي حصلوا عليها من عمليات البيع الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بشكل منفصل عن إيراداتهم ليتم دفعها لاحقاً إلى الهيئة، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي تقوم الأعمال بتحصيلها عن مبيعاتها بـ ضريبة المخرجات.

وعلى غرار ذلك، تتم معاملة المشتريات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعين للضريبة حيث تضاف ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على المشتريات من السلع والخدمات على الأشخاص الخاضعين للضريبة، وتُسمى ضريبة القيمة المضافة التي يقومون بدفعها للموردين بـ ضريبة المدخلات.

لمزيد من المعلومات العامة حول ضريبة القيمة المضافة، يرجى الإطلاع على دليل ضريبة القيمة المضافة بالمملكة العربية السعودية المتاح من خلال الموقع الإلكتروني **vat.gov.sa.**

1.2. هذا الدليل الإرشادي

يهدف هذا الدليل الإرشادي بشكل رئيسي توضيح المعاملة الضريبية المتعلقة بقطاع الخدمات المالية ويشمل هذا التأمين.

وهذا الدليل موجّه للمنشئات المعنية بقطاع الخدمات المالية، ومنها البنوك التجارية، وشركات التأمين، وشركات تمويل الأصول، وأية منشئات أخرى تقدم خدمات مالية كجزء من أنشطتها العامة.

تم اعداد هذا الدليل لغرض الإرشاد ويمثل وجهة نظر الهيئة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، ونظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية للنظام على قطاع الخدمات المالية كما في تاريخ هذا الدليل ولا يشمل جميع المواد المتعلقة بقطاع الخدمات المالية من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة ونظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام. ويعتبر هذا الدليل غير إلزامي على الهيئة أو أي شخص خاضع لضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بأي معاملة ولا يمكن الاعتداد به أو الاستناد عليه بأي طريقة كانت.

وللحصول على مزيد من الإرشادات حول أية معاملات محددة، بالإمكان تقديم طلب الحصول على قرار تفسيري أو زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي لضريبة القيمة المضافة **vat.gov.sa** والذي يشمل على مجموعة واسعة من الأدوات والمعلومات لمساعدة الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة والشركات والمواد الإرشادية المرئية والبيانات ذات الصلة والأسئلة الشائعة.

2. التعاريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية

الخدمات المالية: يعني المصطلح بشكل عام توفير المال أو التعامل بالمال، والتمويل قصير الأجل أو طويل الأجل كجزء من نشاط اقتصادي. وإن مصطلح «الخدمات المالية» من المصطلحات التي تم تعريفها لأغراض ضريبة القيمة المضافة – وبالرغم من أن التعريف الوارد ضمن اللائحة التنفيذية للنظام عام وغير شامل، إلا أن البنود التالية مدرجة على وجه التحديد بصفتها خدمات مالية كما نص التعريف[1]:

أ) إصدار أو تحويل أو استلام أو أي تعامل في الأموال أو أي سند مالي أو أي أوراق نقدية أو أوامر سداد لأية أموال
ب) تقديم أي ائتمان أو ضمان ائتمان
ج) تشغيل أي حساب جارٍ أو حساب إيداع أو حساب توفير
د) الأدوات المالية مثل المشتقات والخيارات والمبادلات ومبادلات الدين والعقود الآجلة
هـ) إصدار أو نقل سندات الدين أو الأوراق المالية أو أي مستندات أخرى قابلة للنقل تثبت التزام بدفع مقابل نقدي لحاملها
و) إصدار أو نقل عقد تأمين على الحياة أو عقد إعادة التأمين على الحياة

إن القائمة أعلاه غير شاملة، وهناك خدمات أخرى تخص توفيق التمويل والتعامل مع المال لم تنص عليها القائمة أعلاه صراحة لكنها تعد خدمات مالية، وينص الملحق لهذا الدليل على قائمة بالخدمات التي تقدم عادة في قطاع الخدمات المالية وتشمل القائمة المعاملة الضريبية لكل خدمة.

ولا يقتصر توريد الخدمات المالية -لأغراض ضريبة القيمة المضافة- على الموردين الخاضعين للرقابة والإشراف من الجهات المختصة، بل على كل شخص يقدم خدمات مالية إجراء التقييم الصحيح للمعاملة الضريبية المفروضة على توريداته وخدماته وفق نظام ضريبة القيمة المضافة.

مثال (1): يقدم أحد المصنعين تسهيل ائتماني على السلع التي يقوم بتوريدها إلى عملائه ويفرض فائدة على المبالغ غير المدفوعة، فعليه يعد هذا المُصّنع أنه قد قام بتوريد خدمات مالية بتقديمه هذا التسهيل الائتماني.

مثال (2): تقدم شركة في مجموعة من الشركات بإقراض شركات أخرى في نفس المجموعة، ويكون تقديم هذا القرض عن طريق إصدار سندات الدين، فعليه يعد أن ما قد قامت به هذه الشركة المالية توريد خدمات مالية.

الأوراق المالية: لم يرد تعريف لهذا المصطلح لأغراض ضريبة القيمة المضافة وترى الهيئة أن تعريفها لأغراض ضريبة القيمة المضافة يشمل سندات الدين والسندات المالية والوحدات ومذكرات حقوق الاكتتاب والشهادات والحصص وعقود الخيار والعقود المستقبلية وعقود الفروقات.

سندات الدين (Debt Security): لم يرد تعريف لهذا المصطلح لأغراض ضريبة القيمة المضافة وترى الهيئة أن التعريف لأغراض ضريبة القيمة المضافة بأنها أي أداة دين تنشأ بموجبها مديونية تشكل إقرار بمديونية تصدرها شركات أو حكومات أو مؤسسات عامة (كالصكوك) وإن سندات الدين تكون قابلة للتداول. وتأخذ سندات الدين أشكال عديدة مثل (وبدون حصر) السندات الصادرة عن الشركات والسندات الحكومية والسندات المضمونة بأصول وشهادات الإيداع والسندات، ويستثنى منها الأوراق التجارية مثل الشيك والكمبيالة.

السندات المالية (Equity Security): لم يرد تعريف لهذا المصطلح لأغراض ضريبة القيمة المضافة، وترى الهيئة أن تعريفه لأغراض ضريبة القيمة المضافة بأنها كل أداة تُظهر الامتلاك القانوني من قبل الشخص في كيان ما أو مشروع. ويشمل الأسهم والحصص وأي أداة أو مستند يمثل حق ملكية في كيان ما أو مشروع أو يمثل المشاركة في رأس مال كيان ما أو مشروع أو حق الحصول على الأرباح أو جزء منها، ويمكن أن تكون سندات المساهمة قابلة للتداول.

النشاط الاقتصادي: يشير هذا المصطلح إلى الأنشطة الواقعة في نطاق ضريبة القيمة المضافة، ويشمل هذا أنشطة الأعمال التجارية وأية أنشطة أخرى يمارسها الأشخاص بصورة منتظمة ومستمرة. وينص تعريف المصطلح في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لأغراض ضريبة القيمة المضافة على ما يلي[2]:

النشاط الذي يمارس بصورة مستمرة ومنتظمة ويشمل النشاط الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو المهني أو الخدمة أو أي استعمال ممتلكات مادية أو غير مادية وأي نشاط مماثل آخر.»

(1) المادة 29، الخدمات المالية، اللائحة التنفيذية
(2) المادة 1، التعاريف، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

الشخص الخاضع للضريبة: هو أي شخص يزاول نشاطاً اقتصاديا بصفة مستقلة بهدف تحقيق الدخل، ويكون مسجلاً أو ملزماً بالتسجيل لغايات الضريبة - ويشمل أي شخص طبيعي أو اعتباري، عام أو خاص، أو أي شكل آخر من أشكال الشراكة.[3]

عقد التأمين على الحياة: ورد تعريف هذا المصطلح في اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة كما يلي:

أي عقد تأمين تقليدي أو تكافلي أو أي تأمين إسلامي يقدم من موفّر مرخص له في المملكة ، ينتج عنه سداد مبلغاً مشروطاً عند الوفاة أو عند حدوث واقعة مؤثرة على الحياة، أو أي عقد مشابه يقدمه مورد غير مقيم.[4]

(3) المادة 1، التعاريف، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
(4) المادة 29 (8)، الخدمات المالية، اللائحة التنفيذية

3. النشاط الاقتصادي والتسجيل في ضريبة القيمة المضافة

3.1. النشاط الاقتصادي

يمكن أن تمارس الأعمال التجارية من قبل الأشخاص الاعتباريين كالشركات والأشخاص الطبيعيين كالأفراد. ويكون مفترضا أن الشركات التي تقوم بعمل توريدات بشكل منتظما بأنها تمارس نشاطاً اقتصادياً. على كل من يمارس نشاطاً اقتصاديا الالتزام بمتطلبات التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة حسب مقتضى الحال، وعلى كافة الأشخاص المسجلين لأغراض ضريبة القيمة المضافة تحصيل ضريبة القيمة المضافة وتحويل تلك الضريبة المحصلة إلى الهيئة. يشمل تعريف النشاط الاقتصادي الأنشطة المعفية من ضريبة القيمة المضافة، لذا يجب على الأشخاص الذين لا تعتبر الأنشطة التي تمارسها الجهات الحكومية بصفتها كسلطة عامة (أي بصفتها كجهة حكومية مخول لأداء مهام معينة) على أنها أنشطة اقتصادية لأغراض ضريبة القيمة المضافة- (وحتى إن قامت بفرض رسوم مقابل الخدمات التي تؤديه) .و مع ذلك، فان أي نشاط تقوم به جهة حكومية بصفة تجارية ولا بكون هذا النشاط من ضمن المهام المخولة لها كسلطة عامة يعد بمثابة نشاط اقتصادي وستعتبر الجهة الحكومية هذه بأنها تزاول النشاط بصفة غير صفتها كسلطة عامة بالنسبة لذلك النشاط، بقدر ما تمارسه من أنشطة الأعمال بصفة تجارية تلك.

مثال (1): شركة أبجد شركة مقيمة في المملكة العربية السعودي تقوم بعمل توريدات خدمات مالية معفاة حصريا. لا تحسب قيمة هذه التوريدات لتحديد حدود التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة وبالتالي فان شركة أبجد غير ملزمة بالتسجيل.

وفي عام 2019 قامت شركة أبجد بتلقي خدمات قيمتها 1,500,000 ريال سعودي من شركة أجنبية وبالتالي تكون شركة أبجد ملزمة باحتساب الضريبة عليها عن طريقة آلية الاحتساب العكسي والإقرار بها. بما أن شركة أبجد تمارس نشاط اقتصادي، يجب عليها التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة وذلك لأن قيمة التوريدات التي تلقتها والتي تكون ملومة بسداد الضريبة عنها تتجاوز حد التسجيل الإلزامي. ويتم طرح تفاصيل إضافية في القسم 3.2 من هذا الدليل.

لا يعد تلقي دخل بصورة أرباح توريداً وعليه فإن امتلاك أسهم كاستثمار (وتلقي أرباح منها) لا يُعد نشاطاً اقتصادياً في حد ذاته لغياب عنصر ممارسة نشاط منتظم ومستمر يتعلق بإجراء توريدات. راجع الدليل الإرشادي المنفصل الخاص بالشخص الخاضع للضريبة لمزيد من المعلومات حول النشاط الاقتصادي وتطبيقاته على الشركات القابضة.

3.2. التسجيل الإلزامي

يعتبر التسجيل إلزامياً على جميع الأشخاص الذين تتجاوز إيراداتهم السنوية حداً معيناً للتسجيل، أي أنه إذا تجاوز مجموع التوريدات الخاضعة للضريبة للشخص خلال اثنا عشر شهراً مبلغ 375,000 ريال سعودي («حد التسجيل الإلزامي») فيجب على هذا الشخص التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة.[5] مع مراعاة الاحكام الانتقالية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للنظام والمتعلقة بحد التسجيل الإلزامي خلال الفترة الانتقالية.

ولا تشمل التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة ما يلي[6]:

- التوريدات المعفاة: مثل الخدمات المالية المعفاة أو الإيجار السكني المعفى من الضريبة
- التوريدات التي تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في أي دولة عضو بمجلس التعاون الخليجي[7]،
- عائدات مبيعات الأصول الرأسمالية: تعرّف الأصول الرأسمالية بأنها الأصول المخصصة للاستخدام التجاري طويل الأجل

(5) المادة 50، التسجيل الإلزامي، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
(6) المادة 52، احتساب قيمة التوريدات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
(7) يجب الأخذ في الاعتبار الأحكام الانتقالية المتعلقة بدول مجلس التعاون الخليجي التي لم تطبق بعد أنظمة ضريبة القيمة المضافة- راجع القسم 9.1

في حالات محددة تطبق أحكام أخرى على التسجيل الإلزامي:

- يتعين على الأشخاص غير المقيمين في المملكة العربية السعودية والملزمين بسداد ضريبة القيمة المضافة عن التوريدات التي يقومون بها أو التي يقومون باستلامها في المملكة العربية السعودية التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة بغض النظر عن قيمة التوريدات التي يكونون ملزمين بتحصيل وسداد ضريبة القيمة المضافة بشأنها[8]
- سيتم طلب تسجيل الأشخاص الذين لا تتجاوز إيراداتهم السنوية مبلغ 1,000,000 ريال سعودي لأغراض ضريبة القيمة المضافة وذلك خلال الفترة الانتقالية وحتى تاريخ الأول من يناير 2019، ومع ذلك يجب تقديم طلب التسجيل حتى موعد أقصاه 20 ديسمبر 2018[9]

بإمكانك الاطلاع على مزيد من المعلومات حول التسجيل الإلزامي لأغراض ضريبة القيمة المضافة من خلال الموقع الإلكتروني **vat.gov.sa.**

3.3. التسجيل الاختياري

يمكن للشخص المقيم في المملكة العربية السعودية والذي تجاوزت توريداته الخاضعة للضريبة أو نفقاته الخاضعة للضريبة مبلغ 187,500 ريال سعودي («حد التسجيل الاختياري») خلال اثنا عشر شهراً، التسجيل اختيارياً لأغراض ضريبة القيمة المضافة ويفضّل التسجيل الاختياري لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا كان الشخص يرغب في المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة التي دفعها عن نفقاته قبل إصدار الفواتير أو إجراء توريد لاحق.[10]

بإمكانك الاطلاع على مزيد من المعلومات حول التسجيل الاختياري لأغراض ضريبة القيمة المضافة من خلال الموقع الإلكتروني **vat.gov.sa.**

مثال (2): شركة أبجد للتمويل ذ.م.م، وهي شركة مقيمة في المملكة العربية السعودية باشرت بمزاولة أعمالها في 2018 وسيقتصر مصدر إيراداتها في 2018 على خدمات التمويل المعفاة من الضريبة، ستبدأ بتحصيل إيرادات من توريدات خاضعة للضريبة من عملائها في 2019. وتتكبد الشركة تكاليف بقيمة 2 مليون ريال سعودي خلال الربع الأول من عام 2018 فيما يتعلق بتقنية المعلومات ورسوم الاستشاريين. قبل أن تقوم بإصدار أي فواتير للعملاء. تستطيع شركة أبجد للتمويل التسجيل اختيارياً بما أن نفقاتها السنوية الخاضعة للضريبة تتجاوز حد التسجيل الاختياري لضريبة القيمة المضافة. ويجب الأخذ في الاعتبار قواعد خصم ضريبة المدخلات عند تقديم خدمات مالية معفاة، ولمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى البند 8.

بإمكانك الاطلاع على مزيد من المعلومات حول التسجيل الاختياري لأغراض ضريبة القيمة المضافة من خلال الموقع الإلكتروني **vat.gov.sa.**

(8) المادة 5، التسجيل الإلزامي للأشخاص غير المقيمين والملزمين بسداد الضريبة في المملكة العربية السعودية، اللائحة التنفيذية
(9) المادة 79 (9)، أحكام انتقالية، اللائحة التنفيذية
(10) المادة 7، التسجيل الاختياري، اللائحة التنفيذية للنظام والمادة 51، التسجيل الاختياري، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

4. المعاملة الضريبية المطبقة على الخدمات المالية

تشمل الخدمات المالية مجموعة واسعة من المنتجات المالية المقدمة إلى كلٍ من العملاء المسجلين لأغراض ضريبة القيمة المضافة وغيرهم من العملاء.

تعد توريدات الخدمات المالية المقدمة إلى شخص مقيم في المملكة العربية السعودية معفاة من ضريبة القيمة المضافة في الأساس[11]، ولكن قد تعتبر الكثير من التوريدات على أنها خاضعة لضريبة القيمة المضافة بناءً على نوع المقابل الواجب السداد عن هذه الخدمات المالية. ينص الجدول أدناه على ملخص للمبادئ العامة التي يتم تفصيلها في هذا الدليل وكذلك منتجات معينة.[12]

• الخدمات المالية التي يكون المقابل الواجب السدد عنها على شكل هامش ضمني أو هامش ربح ضمني (على سبيل المثال لا الحصر الفوائد وهوامش الربح وفارق سعر العرض والطلب والعمولات المحملة بهامش ربح ضمني) • المقابل المالي المشابه الذي يتم تحصيله عن منتجات التمويل الإسلامي • إصدار أو نقل سندات الدين أو رأس المال • توفير عقود التأمين أو إعادة التأمين على الحياة	**معفاة من ضريبة القيمة المضافة**
• الخدمات المالية التي يتم تقديمها داخل المملكة العربية السعودية والتي يكون المقابل المالي واجب السداد عنها يسدد صراحة كالرسوم والعمولات والخصومات التجارية • توفير عقود التأمين الأخرى (دون التأمين على الحياة) • أتعاب الوسطاء الماليين	**خاضعة للضريبة بنسبة 5%**
• الخدمات المالية المقدمة إلى متلقي مقيم خارج المملكة العربية السعودية[13]	**قد تخضع لنسبة الصفر أو خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية**

سيتم عرض المزيد من المعلومات في البند 7 والمتعلق بمكان التوريد حول الخدمات المالية الخاضعة لنسبة الصفر أو الواقعة خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة.

4.1. المعاملة الضريبية للخدمات المالية – أحكام عامة

تفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع الخدمات المالية المقدمة داخل المملكة العربية السعودية من شخص خاضع للضريبة ومسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة، وذلك إذا كان المقابل واجب السداد عن الخدمة في صورة رسم أو عمولة أو خصم تجاري صريح (أي غير ضمني).[14]

(11) المادة 29 (1)، الخدمات المالية، اللائحة التنفيذية
(12) المادة 29 (2)، الخدمات المالية، اللائحة التنفيذية
(13) المادة (71)، نظام الخدمة الإلكتروني، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
(14) المادة 29 (2)، الخدمات المالية، اللائحة التنفيذية

يقصد بعبارة رسم صريح أو عمولة صريحة المبلغ المحدد واجب السداد على الخدمة، سواء كان هذا المبلغ قيمة نقدية محددة أو نسبة مئوية ثابتة من مبلغ معين. بينما يقصد بالخصم التجاري أي مبلغ محدد يتم خصمه من مبلغ مستحق آخر.

ويعني ما سبق أن تقديم الخدمات المالية يخضع لضريبة القيمة المضافة عندما يكون من الممكن معرفة قيمة هذا التوريد بسهولة وذلك بالنظر إلى الرسم المفروض على الخدمة المالية المقدمة والذي يكون ذو قيمة محددة بشكل صريح. فعلى سبيل المثال، في خدمات الوساطة المالية والتي لا يكون فيها المورد هو المورد الرئيسي للمنتج المالي، بل تقتصر أنشطته على الترتيب أو أعمال الوساطة، عادة ما يكون المقابل عن مثل هذه الخدمة رسم أو عمولة صريحة، ولا يتحمل الوسيط المخاطر المالية الناجمة عن المنتج المالي.

أما فيما يخص الخدمات المالية المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، يمتد الإعفاء للمورد فقط الذي يقدم الخدمات المالية التي يكون المقابل عنها محملة على هامش ربح ضمني باعتباره المورد الرئيسي الذي يتحمل مخاطر فعلية لقاء تقديم الخدمات المالية.

يتقاضى موردو الخدمات المالية عادةً مقابل على العديد من الخدمات المالية فوائد تحسب على أساس دوري، رسوم تحسب على هامش ضمني. وقد لا يكون الهامش الضمني واضح للعميل على أنه المقابل عن الخدمة المالية لأنه يأخذ صورة هامش ربح، أو فرق في السعر بين العرض والطلب أو أرباح مكتسبه نتيجة قيام المورد بتقديم التمويل. وفي حالة لم يكن هناك رسم صريح أو عمولة أو خصم تجاري مقدم من المورد، فإن أي مقابل (سواء رسم أو فائدة أو عمولة) محمل على هامش ضمني سيكون معفياً من ضريبة القيمة المضافة.

ومن الوارد أن يقدم مقدمو الخدمات المالية خدمات مالية تخضع للضريبة وأيضاً تعفى منها في نفس الوقت كجزء من المنتج ذاته. وينبغي التعامل مع ذلك وفقاً للتفسيرات المختلفة.

مثال (5): بنك المدينة هي أحد البنوك في المملكة العربية السعودية والتي تقوم بتقديم قرض مضمون برهن إلى سعيد (العميل) وهو شخص مقيم في المملكة العربية السعودية. سيقوم سعيد بدفع فائدة إلى بنك المدينة على أساس أسعار الفوائد المعومة المعروضة من البنك، وسيقوم البنك أيضاً بفرض رسم سنوي بقيمة 220 ريال سعودي على العميل كرسم أداري للبنك.

وعليه فإن الفائدة المستلمة من البنك معفاة من ضريبة القيمة المضافة، حيث أنه هامش ضمني فيما يتعلق بالخدمات المالية. بينما ستخضع الرسوم الإدارية لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية حيث سيقوم البنك بتطبيق رسم صريح على تلك الخدمة. سيتم فرض ضريبة القيمة المضافة عن الرسم الإداري السنوي.

مثال (6): يقوم صراف عملات بفرض عمولة بقيمة 2% على شخص مقيم في المملكة العربية السعودية (العميل) مقابل تحويل مبلغ 2000 ريال سعودي إلى اليورو. ويحقق صراف العملات هامش بعرض سعر صرف أعلى من أسعار الصرف التي يحصل عليها صراف العملة.

العمولة المفروضة بنسبة 2% (بقيمة 40 ريال سعودي) هي عمولة صريحة وبالتالي فهي خاضعة لضريبة القيمة المضافة. بينما الهامش الربحي المحقق نتيجة اختلاف أسعار الصرف يعد هامش ضمني وبالتالي معفياً من ضريبة القيمة المضافة.

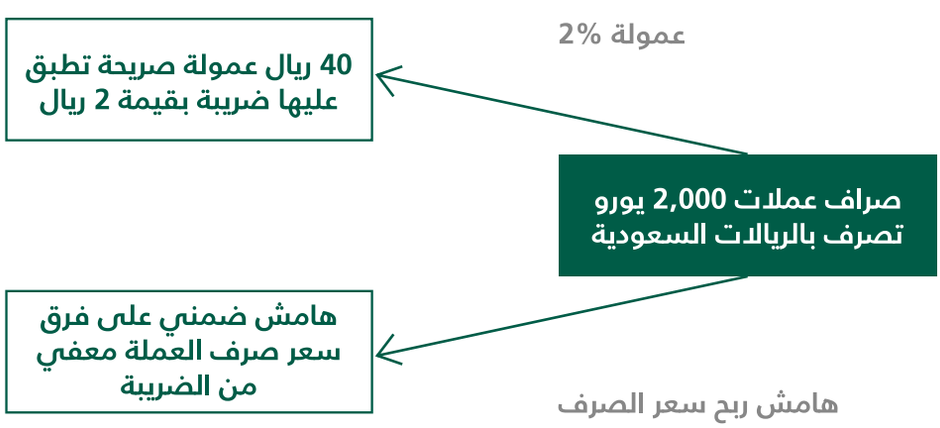

4.2. تطبيق الإعفاء الضريبي- منتجات خاصة

تنص الملاحق 1 و2 لهذا الدليل الإرشادي على المعاملة الضريبية المقابل المالي عن العديد من المنتجات المطروحة في قطاع الخدمات المالية.

4.2.1. الحسابات البنكية

تشمل الخدمات المالية إدارة وتشغيل الحسابات البنكية (ومنها فتح واغلاق الحسابات ورهنها) وتنفيذ العمليات على حساب جارٍ أو حساب إيداع أو حساب ادخاري وتخضع هذه الخدمات للإعفاء الضريبي ما عدا الحالات التي يكون فيها مقابل الخدمة رسم صريح أو عمولة أو خصم تجاري صريح، حيث إن هذا المقابل محددا وغير ضمني.[15]

ونظراً للطبيعة التجارية للحسابات البنكية والأنشطة المتعلقة بتشغيل تلك الحسابات، عادة ما يفرض المورد مقابل عن الخدمة المالية بشكل رسم أو عمولة (مثل رسم التسجيل ورسم الإيداع). وعليه فإن معظم الرسوم واجبة السداد على هذه الخدمات ليست معفاة من الضريبة. وعلى عكس ذلك، يشمل الإعفاء الضريبي الفائدة المفروضة على تسهيلات السحب على المكشوف.

4.2.2. خدمات البطاقة

تتيح بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الفوري وبطاقات المتاجر شراء السلع والخدمات والسحب النقدي (في بعض الحالات). إلا أن أي رسوم يتم فرضها على العميل مقابل الاشتراك أو التجديد أو استخدام البطاقة (ويشمل ذلك الرسوم المفروضة على معاملات السحب النقدي) خدمات خاضعة للضريبة.[16]

يطبق الإعفاء الضريبي على التسهيلات الائتمانية المقدمة إذا كانت خدمات البطاقة تشمل على منح خدمات ائتمانية لحامل البطاقة ويدفع المقابل عنها على شكل هامش ضمني (أي رسوم الفائدة).
ومن الممكن اعتبار مقدم الخدمات المالية الذي يصدر بطاقات الائتمان على أنه يقدم خدمات إلى أطراف متعددة وهي كما يلي:

أولاً، لحاملي البطاقات الذين يدفعون رسم اشتراك خاضع لضريبة القيمة المضافة وأي رسوم أخرى خاضعة لضريبة القيمة المضافة مقابل استخدام البطاقات. فكما هو موضح أعلاه، فإن منح الائتمان مقابل فائدة أو أي هامش ضمني آخر يعد معفي من ضريبة القيمة المضافة.

أما الطرف الثاني يكون التاجر (أي الأعمال) الذي يقبل بالدفع عن طريق استخدام (مثل تاجر التجزئة). وحتى تستطيع هذه الأعمال قبول الدفع بالبطاقة، فإن التاجر يحتاج إلى التعاقد مع شركة مالية (يشار إليه فيما يلي بعبارة «البنك المشتري») لشراء أو استئجار الأجهزة الالكترونية لإجراء عمليات الدفع بالبطاقة. وبالتالي فان المقابل المالي واجب السداد للبنك المشتري عن بيع أو تأجير الأجهزة تكون خاضعة للضريبة بنسبة 5%. بتحويل قيمة العمليات إلى تاجر التجزئة بعد استقطاع رسم أو خصم تجاري (في الكثير من الحالات تكون نسبة مئوية محددة من المبلغ المدفوع باستخدام البطاقة)، وعليه تخضع هذه الرسوم للضريبة بالنسبة الأساسية.

إذا لم يكن البنك المشتري هو ذاته البنك المصدر لبطاقة المستخدمة في الدفع («البنك المصدر»)، ففي هذه الحالة على البنك المصدر إعادة المبالغ عن العمليات المنفذة على البطاقات المصدرة منه الى البنك المشتري وذلك لأن البنك المشتري يكون قد حوَّل المبالغ المستحقة تاجر التجزئة، ولا تخضع المبالغ المحولة إلى ضريبة القيمة المضافة.

وعادة ما يقوم البنك المصدر باستقطاع رسم تحويل داخلي من هذه المدفوعات المحوَّلة الى البنك المشتري. وبالتالي فإن تلك الرسوم ستخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية. وحيث أنه بموجب الإجراءات المتبعة حاليا من مؤسسة النقد العربي السعودي، فانه يتم تبليغ البنوك عن قيمة رسوم التحويل الداخلي واجبة السداد عليه والمستلمة منها على أساس القيمة الصافية للرسوم. ولذلك، يتعين على البنوك تحديد إجمالي مبلغ رسوم التحويل الداخلي المستلمة منها وستكون مسؤولة عن إصدار الفاتورة الضريبية على هذه المبالغ.

(15) المادة 29 (2) (ج)، الخدمات المالية، اللائحة التنفيذية
(16) المادة 29 (5) (أ)، الخدمات المالية، اللائحة التنفيذية

رسوم الحوالات الداخلية فيما بين البنوك

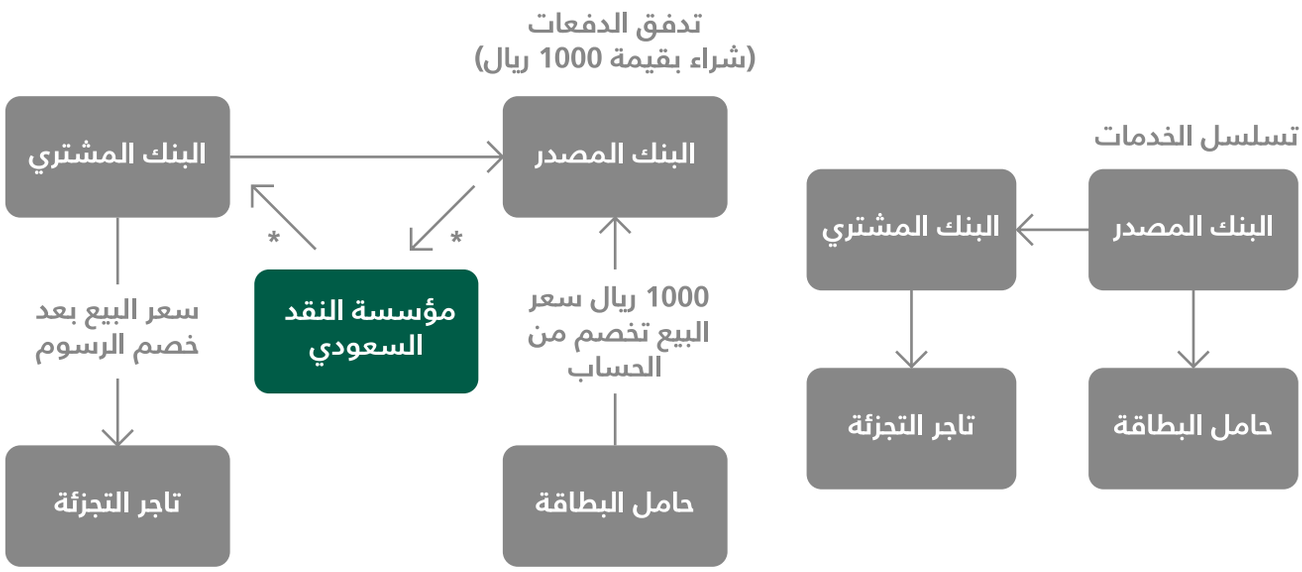

*يدفع مجموع صافي قيمة رسوم الحوالة الداخلية بين البنوك

4.2.3. تحويل الأموال

تشمل الخدمات المالية لأغراض ضريبة القيمة المضافة إصدار أو تحويل أو استلام أو أي تعامل في نقود أو أي تعامل في سند مالي أو أي أوراق نقدية أو أوامر بسداد مال ، وتعد تلك الخدمات المالية معفية من ضريبة القيمة المضافة، باستثناء الحالات التي يكون فيها مقابل الخدمة في شكل رسم أو عمولة أو خصم تجاري صريح.[17]

- ويتضمن المال العملات المحلية أو الأجنبية (سواء العملة على شكل ورقة نقدية أو معدنية أو محولة إلكترونيا)
- تعد السندات المالية أو الأوامر بالسداد لمبالغ مالية تعد سندات تسمح لحاملها باستردادها مقابل مال مثل الشيكات، أو الشيك السياحي أو الحوالة المالية

العملات النقدية

ان هامش الربح الذي يحصل عليه مقدم صرف العملات الأجنبية مقابل صرف العملات (الناتج عن فرق بين سعري العرض والطلب للعملة) والخصومات على القيمة الاسمية للشيكات السياحية من تعد من ضمن الهوامش الضمنية المحققة كمقابل عن تقديم الأموال أو السندات ا المالية، وبالتالي يكون ذلك الهامش الضمني معفي من ضريبة القيمة المضافة. وفي الحالات التي يتم فيها فرض رسم صريح أو عمولة على أنشطة (مثل رسم الحوالات الدولية)، فستخضع تلك المعاملات لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.

وفي الكثير من الحالات الأخرى، لا يحصل مقدمي الخدمات المالية على مقابل منفصل لقاء توريد العملة المحلية (عن طريق عمليات السحب أو الإيداع للنقود على سبيل المثال).، إلا إذا كان مقدم الخدمة يتقاضى رسماً أو عمولة صريحة، والتي تعد بالتالي رسوماً خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية.

يعد بيع العملة التذكارية أو العملة المستخدمة من قبل هواة جمع العملات - التي لا يكون الغرض منها الاستخدام كعملة رسمية - توريدا للسلع خاضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.

التحويل الإلكتروني للأموال

نظراً للطابع التجاري للأنشطة العصرية المتعلقة بخدمات إدارة النقد والأنشطة البنكية الإلكترونية، فإن المقابل الذي يتلقاه مقدم الخدمات المالية ينطوي في الكثير من الحالات على رسم أو عمولة (مثل رسوم تنفيذ العمليات وروسم الدفع الإلكتروني) والتي تكون خاضعة للضريبة.

(17) المادة 29 (2) (أ)، الخدمات المالية، اللائحة التنفيذية

4.2.4. الخدمات التجارية

لأغراض تسهيل التجارة المحلية والدولية، يوفر مقدمو الخدمات المالية منتجات لعملائهم لتمويل هذا النوع من المعاملات. ومن الأمثلة على هذه المنتجات الكمبيالات، وخطابات الاعتماد (الاحتياطية)، والضمانات، وسندات صكوك الدين البنكية، وتمثل جميع هذه المنتجات وعداً من مقدمي تلك الخدمات المالية بالوفاء بالتزامات تلك المعاملة (عند استيفاء شروط محددة).

ويعفى من ضريبة القيمة المضافة الهامش الضمني المدفوع عن خدمات تمويل المعاملات التجارية مثل الايرادات من خصومات على القيمة الاسمية لمستندات الدين، أو الفوائد.[18] بينما تخضع أي رسوم أو عمولات صريحة يتم فرضها على العميل مقابل تقديم تلك الخدمات لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية (شريطة أن يتم تنفيذ تلك الخدمات داخل المملكة العربية السعودية وفق القواعد المتعلقة بمكان التوريد)، ويتضمن ال قسم7 من هذا الدليل الإرشادي مزيداً من التفاصيل عن القواعد المتعلقة بمكان التوريد.

4.2.5. الاقتراض

قد تتضمن خدمات توفير التسهيلات عن طريق الاقتراض أو الائتمان على إصدار سندات الدين وتحصيل الفوائد عليها. وتعامل تلك الفائدة أو رسوم الاقتراض المفروضة بصورة هامش ضمني على أنها خدمات مالية معفاة من ضريبة القيمة المضافة.

مثال (7): أبرم أحمد وهو شخص مقيم في المملكة العربية السعودية عقد مع بنك التنمية المقيم في المملكة العربية السعودية لتمويل شراء لأصول، سيُطبق الإعفاء الضريبي على الفائدة المفروضة على قيمة مبلغ التمويل (القرض) أو أي هامش (ربحي) ضمني آخر يفرضه البنك.

بالإضافة إلى ذلك فإن المعاملات المتعلقة بسندات الدين كإصدار أو تحويل القرض أو محفظة القرض، وتسنيد الدين وبيع الديون أو بيع المقبوضات تعتبر خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة.[19]

وبشكل عام، فان الفائدة ورسوم الاقتراض المعفية من ضريبة القيمة المضافة تعامل على أنها إيرادات لأغراض الوضع الضريبي للمقرض. مع ذلك، يُعتبر أصل مبلغ الدين بمثابة أصل رأسمالي لا يأخذ به عند احتساب قيمة الإيرادات لأغراض احتساب حدود التسجيل في ضريبة القيمة المضافة أو عند احتساب قيمة الإيرادات في حساب الخصم النسبي. ويرد المزيد من المعلومات عن الخصم الجزئي لضريبة القيمة المضافة في القسم 8 من هذا الدليل الإرشادي.

ويرد وصف تفصيلي للمعاملة الضريبية المطبقة على تمويل الأصول ضمن البند 4.2.6 والبند 4.2.9 المتعلقة بمنتجات التمويل الإسلامي.

النقل المؤقت لملكية السلع بضمان التمويل

عادة ما تشمل معاملات التمويل العقاري أو تمويل الأصول نقل لملكية الأصول (السلع) بشكل مؤقت كضمان وليس بنية تحويل للملكية بشكل دائم أو نقل حيازة السلع. ولا يحوز حامل الضمان على السلع ولا يتمتع بحق التصرف بها دون الحصول على موافقة المالك الأصلي، ويجب عليه نقل ملكية السلع إلى المالك الأصلي وفق اتفاقية التمويل والتي عادة ما تقضي بإعادة الملكية عند استيفاء المقترض لالتزامات تجاه الممول.

وفي هذه الحالات يكون نقل الملكية لغرض الضمان فقط. ولا ينتقل حق التصرف في السلعة (ما لم يقع حد مثل التعثر في السداد). /حائز الضمان.

مثال (8): قامت سارة وهي شخص مقيم في المملكة العربية السعودية (العميل) بشراء منزل من شركة تطوير عقاري في المملكة العربية السعودية في أغسطس 2018 نظير مبلغ 2.5 مليون ريال سعودي) ووقعت سارة مع البنك عقد تمويل لتمويل هذا الأصل. وبحسب الاتفاق المبرم، يقوم المطور ببيع المنزل مباشرة إلى العميل والذي يحصل على حق الانتفاع الفوري والحيازة، إلا أن سارة تسمح أن يكون للبنك ملكية العقار طوال فترة التمويل. في تلك الحالة سيتم تطبيق المعاملات التالية:

(18) المادة 29 (2) (ب)، الخدمات المالية، اللائحة التنفيذية
(19) المادة 29(5) (أ)، الخدمات المالية، اللائحة التنفيذية

1) يُعد نقل حيازة المنزل من المطور إلى العميل توريداً خاضعاً للضريبة، حيث يفرض المطور الضريبة بقيمة 5%:

المورد **المطور: TIN 30000 7656 00003**	
المستلم **سارة عبد الله**	
توريد عقار	2,500,000
ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%	125,000
الإجمالي	**2,625,000**

2) لا يعد نقل ملكية الأصل من العميل إلى البنك- كضمان للتمويل- توريداً لأغراض ضريبة القيمة المضافة.
3) يعد التمويل المقدم من البنك إلى العميل توريد خدمات مالية- ولكن قد تعد الرسوم المتعلقة بالتمويل خاضعة للضريبة أو معفاة منها تبعاً لطبيعة الرسم المفروض (أي إذا كان رسم صريح أم ضمني).

في حالة التعثر في السداد، يتاح للمُمول/ حامل الضمان بيع الأصل لتحصيل الأموال المستحقة. وفي هذه الحالة يعتبر نقل ملكية الأصل - لأغراض ضريبة القيمة المضافة – على أنه تم مباشرة من المالك الحالي (والذي قد يكون المالك الأصلي أو المقترض المتعثر في السداد، بحسب مقتضى الحال وفقاً لظروف التعاقد) إلى المشتري الجديد الذي تنتقل إليه الملكية وحقوق التصرف في الأصل كاملة. ولا يعد بيع البنك للسلع نتيجة تعثر المقترض عن السداد توريدا.

مثال (9): تخلفت سارة (في المثال 8) عن سداد القرض. قامت سارة بدفع مبلغ 1.625 مليون ريال سعودي إلا أنها تعثرت في سداد المبلغ المتبقي (1,000,000 ريال سعودي). حصل البنك على موافقة سارة على بيع المنزل نيابة عنها لاسترداد قيمة الدين. يقوم البنك بترتيب البيع إلى شركة سعودية والتي ترغب في استخدام المنزل كسكن مؤقت لموظفيها.

في تلك الحالة، على سارة البيع إلى الشركة السعودية. المورد في هذه الحالة شخص طبيعي لا يمارس أي نشاط اقتصادي، وعليه لن يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوريد. يتصرف البنك في هذه الحالة كوكيل لإيجاد المشتري وعمل الترتيبات لإجراء البيع من سارة الى الشركة (أي أنه يتصرف باسم العميل لبيع المنزل).

يصدر البنك فاتورة نيابة عن العميل إلى الشركة السعودية، والتي ليست فاتورة ضريبة حيث إن المورد غير مسجل في ضريبة القيمة المضافة.

فاتورة تصدر نيابة عن شخص طبيعي **(لا يوجد رقم تسجيل ضريبي)**	
المستلم **الشركة السعودية**	
توريد عقار	2,000,000
لا يخضع لضريبة القيمة المضافة	0
الإجمالي	**2,000,000**

يقوم البنك بعد هذا بتحويل قيمة البيع إلى العميل المتعثر، مخصوماً منها متأخرات الدين المستحق وعمولة ترتيب البيع بقيمة 2%، في تلك الحالة تفرض ضريبة القيمة المضافة على العمولة. ستتضمن الفاتورة والكشف النهائي ما يلي:

المورد: البنك في السعودية **رقم التسجيل الضريبي: 30000 23232 00003**	
المستلم **شخص طبيعي (العميل)**	
عمولة ترتيب البيع 2% من 2,000,000 ريال سعودي	40,000
ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%	2,000
مطروحاً منه: فائض عائدات البيع (2,000,000 ريال سعودي - 1,000,000 ريال سعودي الرصيد المستحق)	1,000,000
المبلغ المستحق للعميل (الشخص الطبيعي)	958,000

القروض المجمعة

تقدم القروض المشتركة خلال تشارك مجموعة من الممولين، حيث يكون أحد المولين هو الممول الرئيسي ويكون مسؤول عن الترتيب المبدئي للقرض المشترك وإدارته، ويقوم بتحصيل المبالغ المدفوعة نيابة عن المقرضين الآخرين. إذا كان الممول الرئيسي يتصرف بالنيابة عن الممولين الآخرين على هذا النحو، فإن حصة كلا من الممولين من الفوائد المستحقة تعد بمثابة إيرادات معفية من ضريبة القيمة المضافة.

مثال (10) يشترك البنك السعودي (أ)، والبنك السعودي (ب)، والبنك السعودي (ج) في مجموعة لمنح قرض إلى عميل واحد. يكون البنك السعودي (أ) هو الممول الرئيسي ويكون له حق الاستحواذ على 40% من الإيرادات، وباعتباره الممول الرئيسي فإنه يحق له استلام قيمة الفائدة بالكامل والمستحقة من المقترض ومن ثم توزيع حصة الممولين الآخرين من الإيرادات (أي الفائدة) عليهم (حيث سيحصل كلا منهم على 30% من الايرادات). يقوم البنك السعودي (أ) بخصم رسم إدارة ربع سنوي من حصص الممولين الآخرين بقيمة 50 ريال سعودي مقابل العمل كالممول الرئيسي.

في الربع الأول من 2018، يستلم البنك السعودي (أ) فوائد بقيمة 7,200 ريال سعودي نيابة عن الممولين الآخرين. يكون الدخل المعفى من ضريبة القيمة المضافة الذي يقر عنه البنك السعودي (أ) هو مبلغ الفوائد المستلمة مقابل حصته من القرض وهو 2,880 ريال سعودي. كما يحصل كلا من البنك السعودي (ب) والبنك السعودي (ج) عل دخل معفي من ضريبة القيمة المضافة بمقدار حصتهم من القرض (2,160 ريال سعودي). سيقوم البنك السعودي (أ) بفرض ضريبة القيمة المضافة على الرسوم الإدارية وقدرها 50 ريال سعودي مقابل الخدمات المقدمة لأعضاء المجموعة وتبلغ قيمة الضريبة المستحقة على كل منهما 2.5 ريال سعودي. ويُعد هذا الرسم بمثابة توريد منفصل عن الفوائد الموزعة. يلتزم البنك (أ) بإصدار فاتورة إلى كل من (البنك (ب) والبنك (ج) تحدد الضريبة المفروضة على الرسوم الإدارية بنسبة 5%. بينما لا يكون البنك (أ) ملزم بإصدار أي فواتير تتعلق بالفوائد الموزعة. ولأغراض ضريبة القيمة المضافة يُعد توزيع الفوائد بمثابة دفع مباشر من الممول إلى أعضاء المجموعة خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة.

الفاتورة التي يصدرها البنك (أ) إلى كل من البنكي (ب) و (ج) تتضمن البيانات التالية (فاتورة مبسطة):

رقم الفاتورة **الرقم الضريبي**		
الفائدة المحصلة بالنيابة عن العميل		
رسم إداري	2,160.00	(1) – خارج نطاق الضريبة
ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%	50.00	(2)
الضريبة بنسبة 5% على الرسم الإداري	2.50	(3) – (الضريبة = 50 ريال سعودي × 5%)
إجمالي المبلغ المتسلم منك	**2,107.50**	**(1) – (2) – (3)**

4.2.6. تمويل الأصول

يقوم موردي الخدمات المالية لأغراض تمويل الأصول بتوفير الأصل محل العقد (الأصل الرئيسي) الى المقترض خلال مدة محددة عن طريق عقد إيجار أو شراء تأجيري أو عقد بيع مشروط آخر.

التأجير التشغيلي
هناك فرق بين منتج تمويل الأصول والتأجير التشغيلي، فلا يتم بموجب عقد التأجير التشغيلي نقل ملكية ذلك الأصل الرئيسي إلى المتلقي سواء عند بداية عقد الإيجار أو نهايته. ومن المفترض أن يقوم المستأجر في نهاية المدة بإعادة السلع إلى المؤجر، أو إبرام عقد جديد إذا لزم الأمر. وحيث أن عقد الإيجار التشغيلي لا يحتوي على عنصر تمويل، فإنه يخضع لضريبة القيمة المضافة بالكامل.

تمويل الأصول
تقضي عقود تمويل الأصول على نقل حيازة السلع إلى العميل مع إمكانية نقل ملكيتها له في موعد أقصاه تاريخ سداد المقابل عن السلع بالكامل. ويعتبر نقل السلع بموجب العقود التمويلية التي يتضح فيها أن الغرض الأساسي من ابرام العقد هو الحصول على السلعة محل العقد بأنه توريدا للسلع (بينما لا تعد العقود مثل عقود الإيجار طويلة الأجل بمثابة توريداً للسلع وذلك لأنه لا يكون الغرض من العقد نقل السلع محل الايجار الى المتلقي. وتحتوي عقود تمويل الأصول عموماً على عنصرين:

- العنصر الرئيسي (توريد/شراء الأصل) - والمتمثل في قيمة الأصل محل العقد وأية خدمات إضافية (مثل التأمين). يخضع هذا العنصر الرئيسي للضريبة بنسبة 5%
- عنصر التمويل- يمثله هامش الربح العائد على الممول عن تمويل الأصل. ويعتبر رد قيمة اصل القرض للمول بأنه خارج نطاق الضريبة بينما تكون الفوائد واجبة السداد للمول عن القرض توريدا معفيا من ضريبة القيمة المضافة إذا كانت محمل على هامش ضمني[20]

وبالتالي ستشمل الأقساط الدورية المستحقة على كل من التوريد الخاضع للضريبة، وهو توريد الأصل، وعلى توريد آخر معفي من الضريبة، وهو توريد التمويل. ويتعين على مقدم تمويل الأصل أن يحدد بدقة العنصر الرئيسي وعنصر التمويل وتطبيق المعاملة الضريبية المناسبة على الأقساط المستحقة. وينبغي أن تعكس قيمة العنصر الرئيسي القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المقدمة، ويجب على ممول الأصل أن يكون قادراً على إثبات آلية احتساب قيمة كل من المركب الرئيسي ومركب التمويل. وتستحق الضريبة بالكامل في التاريخ الذي يتم فيه نقل حيازة الأصل محل التمويل الى العميل، ويستطيع الممول مطالبة العميل بتسديد اجمالي قيمة الضريبة في تاريخ استحقاقها أو تضمينها ضمن قيمة الأصل الممول بحيث يتمكن العميل من تسديد قيمتها على دفعات، ويعتبر هذا أمر تجاري يعود لرغبة للممول وليس له أي تأثير على تاريخ استحقاق الضريبة.

(20) المادة 29(5)(ج)، الخدمات المالية، اللائحة التنفيذية

مثال (11) تقوم شركة تمويل ببيع مركبة لفارس بموجب عقد تأجير تمويلي مدته خمسة سنوات مع امكانية نقل الملكية لفارس في نهاية المدة في حال سداده لجميع الأقساط الشهرية واستيفاء شروط العقد. وتبلغ القيمة السوقية للمركبة 250,000 ريال سعودي، كما يحصل فارس على تأمين (بقيمة 20,000 ريال سعودي على مدار الخمس سنوات) وباقة خدمات صيانة (بقيمة 30,000 ريال سعودي على مدار الخمس سنوات). يكون اجمالي قيمة السلع والخدمات المقدمة الخاضعة للضريبة هي 300,000 ريال سعودي. يتم توقيع العقد في تاريخ 2018/03/01 ثم يقوم فارس باستلام المركبة في 2018/03/04.

تقوم شركة التمويل بتحصيل أقساط شهرية بقيمة 5,708.33 ريال سعودي من فارس خلال 60 شهر (330,00 ريال سعودي) - يمثل مبلغ 30,000 ريال سعودي هامش الربح المكتسب عن التمويل.

	60 شهر	شهرياً
القيمة السوقية للمركبة (عنصر رئيسي)	250,000 ريال سعودي	4,166.67
ضريبة القيمة المضافة (250,000x5%)	12,500 ريال سعودي	208.33
التأمين (عنصر رئيسي)	20,000 ريال سعودي	333.33
باقة خدمات (عنصر رئيسي)	30,000 ريال سعودي	500.00
هامش الربح عن التمويل (عنصر التمويل)	30,000 ريال سعودي	500.00
الإجمالي	**342,500 ريال سعودي**	**5,708.33**

تكون ضريبة القيمة المضافة مستحقة على قيمة المركبة (250,000 ريال سعودي) وذلك في تاريخ استلام فارس للمركبة، أي في 2018/03/04 وتعتبر موجبة السداد في هذا الوقت ويجب الإقرار عن كامل قيمتها في الإقرار الضريبي المقدم عن شهر مارس 2018. وتقوم شركة التمويل بتحصيل قيمة الضريبة (12,500 ريال سعودي) من فارس على دفعات شهرية مع قيمة أصل المركبة والتأمين وباقة خدمات الصيانة وهامش الربح. ومع ذلك، فيجب على شركة التمويل بإصدار فاتورة على توريد المركبة.

الفاتورة رقم 1000001	**القيمة**	
القسط الشهري للمركبة	4,375	(1) (ضريبة القيمة المضافة مطبقة في الفاتورة رقم 1000001)
قسط التأمين وباقة خدمات الصيانة	833.33	(2)
هامش الربح عن التمويل	500	(3)
ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على التأمين وباقة الخدمات فقط	41.67	(4) – (الضريبة =833.33 ×5%)
الإجمالي المستحق	**5,750**	**(1) + (2) + (3) + (4)**

4.2.7. الأسواق المالية/العملات

الأسواق المالية هي الأسواق التي تداول فيها الأوراق المالية. كما أن إصدار أو تحويل أوراق الأوراق المالية من قبل شخص يعمل باسمه كأصيل ، والأرباح المكتسبة في تداول السندات الأخرى مثل المشتقات، والخيارات (options) والمبادلات (swaps) ومبادلات الديون والعقود المستقبلية تعد جميعها توريدات معفاة من ضريبة القيمة المضافة.[21] كما تعتبر معاملات سوق العملات (money market) بمثابة توريدات معفية من ضريبة القيمة المضافة.

لا يُطبق الإعفاء الضريبي على الرسوم المفروضة من السماسرة أو الوسطاء الذين لا يتصرفون كأصيل يعمل باسمه الخاص.

4.2.8. نقل وتحصيل الديون

ان التسنيد هو الإجراء الذي يتم بموجبه بيع الذمم المدينة (مستحقات الديون) للديون القائمة من صاحب الدين إلى طرف ثالث (غالبا ما يكون شركة ذات غرض خاص) كبيع مباشر وصريح، ويتحمل المشتري المخاطر كاملة المتعلقة بأي ديون غير محصلة، وقد يقوم بالاشتراك مع طرف ثالث لتحصيل الديون.

يعد تسنيد محفظة الدين – المتعلقة بالنقل المباشر للدين – كنقل سند الدين، وبالتالي فإنه يعامل معاملة توريد خدمات مالية معفى من الضريبة. وهذا لا يؤثر على أي من التوريدات الأصلية التي يقدمها منشئ الدين والتي أدت إلى نشوء الدين. إلا أنه لا يزال هناك مطالبة بالإقرار عن ضريبة القيمة المضافة عن تلك التوريدات الأصلية التي قام بها منشئ الدين استناداً إلى الأحكام ذات الصلة المتعلقة بتاريخ التوريد لتلك المعاملة.

أما الرسوم الصريحة المفروضة مقابل تسنيد الديون تخضع لضريبة القيمة المضافة. بينما لا يعد تحصيل الديون المستحقة له توريداً.

مثال (12): قامت شركة المُصّنع وهي شركة مقيمة في المملكة العربية السعودية ببيع وتسليم ماكينات إلى العميل شركة صناعية مقيمة في المملكة العربية السعودية بقيمة 525,000 ريال سعودي، والذي قام بدفع عربون بقيمة 100,000 ريال سعودي عند الاستلام ولكنه تخلف عن سداد المبلغ المتبقي المستحق بعد خمسة أشهر. قامت شركة المُصّنع ببيع الدين المتبقي وقيمته 425,000 ريال سعودي مباشرة إلى شركة خدمات مالية مقيمة في المملكة العربية السعودية بمبلغ 400,000 ريال سعودي. تظل شركة المصَّنع مسؤولة عن تحصيل ضريبة القيمة المضافة عن قيمة التوريد الأصلي (525,000 ريال سعودي) وردها للهيئة – بينما يعد بيع شركة المُصّنع للدين توريد منفصل قيمته 400,000 ريال سعودي خارج نطاق الضريبة. يُعد الدين المنقول كأصل رأسمالي ولا يؤخذ قيمته في الاعتبار عن احتساب الخصم النسبي لضريبة مدخلاتها.

وتقوم شركة الخدمات المالية بتحقيق هامش ربحي بقيمة 25,000 ريال سعودي لتحصيل مبلغ الدين كاملا، وقامت شركة الخدمات المالية بتعيين شركة تحصيل سعودية لتحصيل الدين عنها كوكيل. تقوم شركة التحصيل بفرض رسم بقيمة 6,000 ريال سعودي (بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة بقيمة 300 ريال سعودي) مقابل إجراء خدماتها.

(21) المادة 29(2)(د) و(6)، الخدمات المالية، اللائحة التنفيذية

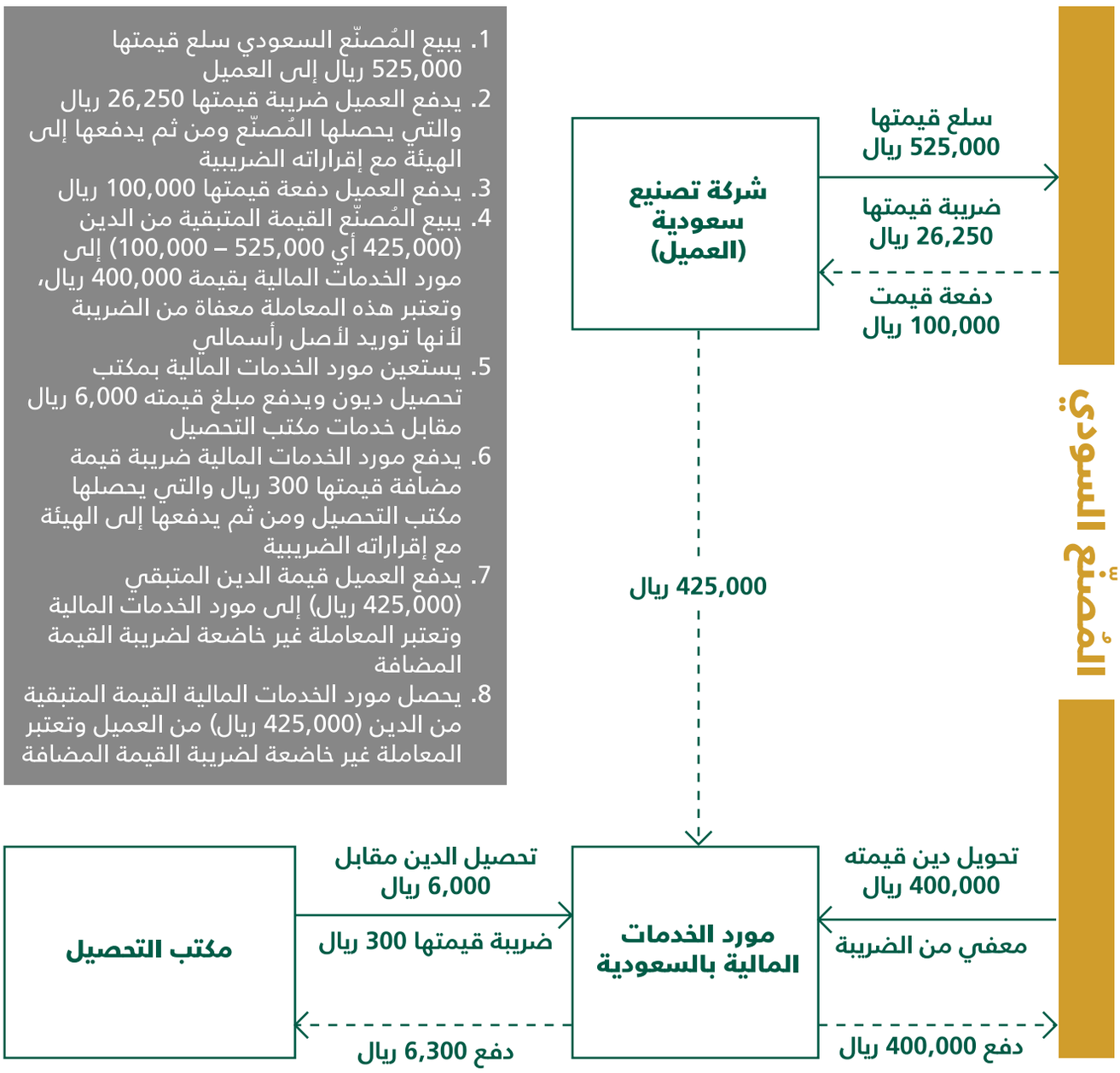

1) تقوم شركة المُصّنِع السعودية ببيع السلع للعميل الشركة الوطنية مقابل 525,000 ريال سعودي
2) تفرض شركة المُصّنِع السعودية ضريبة القيمة المضافة بقيمة 26,250 ريال سعودي اعلى التوريد للشركة الوطنية ثم تقوم برده إلى الهيئة (في إقراره الضريبي)
3) يدفع العميل الشركة الصناعية السعودية مقدماً (عربون) بقيمة 100,000 ريال سعودي
4) تبيع شركة المُصّنِع السعودية الدين المتبقي وقيمته 425,000 ريال سعودي (525,000 ريال سعودي مطروحاً منها مبلغ العربون) إلى شركة خدمات مالية بقيمة 400,000 ريال سعودي. ولا يعتبر هذا البيع بمثابة توريد (بل نقل لأصل رأسمالي) ولا تُطبق ضريبة القيمة المضافة
5) يتفق مقدم الخدمات المالية مع شركة تحصيل للقيام بتحصيل الدين كوكيل له. تفرض شركة التحصيل رسماً بقيمة 6,000 ريال سعودي
6) تفرض شركة التحصيل ضريبة بقيمة 300 ريال سعودي على مقدم الخدمات المالية ثم تقوم بردها إلى الهيئة (في إقرارها الضريبي)
7) تحصل شركة الخدمات المالية الدين من الشركة الصناعية بقيمة 425,000 ريال سعودي ولا يعتبر هذا توريد (خارج نطاق الضريبة)

تُعد العمولة أو الرسوم الذي يفرضها طرف ثالث غير مالك للدين مقابل تحصيل الدين بمثابة توريد لخدمات خاضعة للضريبة. ويسري هذا على أي رسوم مفروضة من المحصل بموجب اتفاقية بيع حق تحصيل ذمم مدينة حق الرجوع على البائع، حيث أنه لا يحوز المحصل على ملكية الدين أو يتحمل مخاطر عدم سداد الدين. وعادة يقوم صاحب الدين بالتنازل عنه للمحصل ليتسنى له تحصيل الديون المبالغ المديونة، ولا يُعد التنازل عن الدين في حد ذاته توريداً لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

تصنّف المعاملات لأغراض ضريبة القيمة المضافة على النحو التالي:

1. تقوم شركة المُصّنِع ببيع وتسليم المعدات إلى العميل الشركة الصناعية السعودية نظير مقابل بمبلغ 525,000 ريال سعودي والذي قام بسداد مبلغ 100,000 ريال سعودي عند التسليم. وبالتالي يصبح المبلغ المتبقي (قيمته 451,250 ريال سعودي) بمثابة دين مستحق في ذمة العميل إلى المصنع، ويشمل هذا المبلغ 425,000 ريال سعودي قيمة السلع المباعة، و26,250 قيمة الضريبة القيمة المضافة عن السلع (5% من 525,000). ستتضمن الفاتورة الضريبية ما يلي:

رقم الفاتورة 100001 الرقم الضريبي 12345678910 العميل: الشركة الصناعية السعودية	ريال سعودي
توريد المعدات	525,000
ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%	26,250
الإجمالي	551,250
العربون (-|-)	100,000
الإجمالي المستحق	**451,250**

2. يقوم المُصّنِع ببيع قيمة الدين (425,000 ريال سعودي) نظير مبلغ 400,000 ريال سعودي إلى شركة خدمات مالية. لا يعتبر بيع الدين توريد بل نقل لأصل رأس مالي
3. تعين شركة الخدمات المالية شركة تحصيل لتحصيل الدين. تفرض شركة التحصيل رسماً بقيمة 6,000 ريال سعودي (بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة بقيمة 300 ريال سعودي) مقابل خدماتها. ستتضمن الفاتورة الضريبية ما يلي:

رقم الفاتورة 100001 الرقم الضريبي 22255544499 العميل: شركة الخدمات المالية	ريال سعودي
خدمات التحصيل	6,000
ضريبة بنسبة 5%	300
الإجمالي	**6,300**

4.2.9. منتجات التمويل الإسلامي

تقدم منتجات التمويل الإسلامي وفق عقود معتمدة شرعاً وتشابه -من حيث هدف- المنتجات المالية التقليدية وتسعى لتحقيق أهدافها الجوهرية عبر وسائل مختلفة بحيث تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. فعلى سبيل المثال بدلاً من فرض الفائدة، سيحصل مقدم التمويل الإسلامي على هامش ربح – غالباً عند شراء وبيع السلع الأساسية - على الجزء التمويلي من المنتج.

تطبق نفس المعاملة الضريبية على منتجات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تطبّق على المنتجات المالية التقليدية المماثلة لها من حيث النتائج الاقتصادية.[22] ويقصد من ذلك أنه من الممكن معاملة هامش الربح الضمني المشمول في أي رسوم أو أقساط مستحقة الدفع بموجب منتج التمويل الإسلامي بمثابة توريد معفي من ضريبة القيمة المضافة، حتى وإن كان جزءاً من رسم صريح أو عمولة.

وتكون الرسوم التي تتعلق بتوفير سلعة أو خدمة أساسية للمتلقي أو الرسوم الإدارية خاضعة للضريبة. وسيرد في الملحق 1 تفاصيل عن عدد من منتجات التمويل الإسلامي والمعاملة الضريبية التقديرية المطبقة.

بيع السلع كجزء من منتجات التمويل الإسلامي

قد يكون الغرض من نقل ملكية السلع التي تُباع كجزء من منتجات التمويل الإسلامي (منتج متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية) حيازة العميل لتلك السلع (ليصبح هو مالكها) أو قد يكون نقل ملكية السلع اجراء مؤقت يتخذ ليصبح المنتج متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية فقط.

مثال (13): يبرم البنك الاسلامي اتفاقية مرابحة/ تورق حيث يشتري كمية محددة من المعادن من بائع ما نظير مبلغ 20,000 ريال سعودي ويبيعها إلى محمد وهو متلقي التمويل نظير مبلغ 23,000 ريال سعودي بهامش ضمني (3,000 ريال سعودي) مسدد عل اثني عشر قسط شهري. ويقوم الممول باجراء الترتيبات ليتسنى للبائع إعادة شراء البضاعة من محمد نظير مبلغ 20,000 ريال سعودي وسيتم إيداع المبلغ بحساب محمد. وفي هذه الحالة، لا يقصد أن يؤدي نقل ملكية السلع الى نقل لحيازة السلع بشكل دائم وبالتالي لا يعد توريدا للسلع. وعليه فإن الأقساط الشهرية (3000 ريال سعودي) المستحقة لمقدم التمويل من محمد تكون نظير توريد لخدمات مالية معفاة من الضريبة.

عقود الإجارة

يؤدي عقد الإجارة إلى حصول المشتري على أصل مع خلال تمويل يقدمه بنك أو شركة تمويل عن طريق شراء العقار ثم بيعه مرة أخرى. إن الأحكام والشروط التعاقدية المحددة في عقود الإجارة – لا سيما إذا كان البنك أو شركة التمويل تتصرف باسمها للحصول على الأصل – هي من أهم الأمور لتحديد المعاملة الضريبية لعقد الاجارة.

1. عقود الشراء باسم البنك أو شركة التمويل

انه بموجب عقود الإجارة التي تقضي بنقل السلع من البائع الأصلي إلى البنك / شركة التمويل – الذي يتعاقد باسمه – ثم نقل السلع بشكل منفصل إلى العميل، سيقوم البنك أو شركة التمويل بشراء الأصل باسمها، كما أن المورد (الطرف الثالث) سيقوم بفرض ضريبة القيمة المضافة وتحصيلها من البنك أو شركة التمويل. وتستحق ضريبة القيمة المضافة على التوريد للأصل (السلعة) محل عقد الجارة في تاريخ نقل حيازة الأصل الى المشتري ويجب اصدار فاتورة ضريبية عن هذا التوريد.

بصفة عامة، سيقوم البنك أو شركة التمويل بتقسيط قيمة الأصل تدفع على أقساط شهرية من العميل النهائي وتتألف هذه الأقساط من عنصر رئيسي (بيع الأصل) وعنصر التمويل. وحيث إن التوريد اللاحق للأصل (من الممول الى العميل النهائي)، والذي يعتبر العنصر الرئيسي لعقد الإجارة، يُعد بمثابة توريدا لسلع خاضع للضريبة، ويكون من الممكن خصم ضريبة المدخلات كاملة المفروضة من المورد الرئيسي على البنك/ شركة التمويل جراء شراء الأصل.

عند اجراء التوريد من البنك الى العميل النهائي، سيتعين على البنك أو شركة التمويل فرض ضريبة القيمة المضافة على العنصر الرئيسي (توريد الأصل) وتكون الضريبة مستحقة في تاريخ نقل حيازة الأصل للعميل النهائي، بينما يعفى عنصر التمويل من ضريبة القيمة المضافة في حال تطبيق فائدة أو هامش ضمني. وعلى البنك أو شركة التمويل تحديد العنصر الرئيسي وعنصر التمويل بدقة وتطبيق المعاملة الضريبية التي تسري على كل عنصر على الأقساط المستحقة والاقرار عن ضريبة القيمة المضافة المطبقة على العنصر الرئيسي.

تسري متطلبات المعاملة الضريبية وإصدار الفواتير الضريبية المشار إليها في البند 4.2.6 (تمويل الأصول).

(22) المادة 29 (3)، الخدمات المالية، اللائحة التنفيذية

مثال (14): أبرم وليد عقد إجارة لشراء منزل مع بنك المال السعودي، وينص هذا العقد على نقل ملكية المنزل لهذا الشخص في نهاية المدة، بينما يتم اتاحة استخدام المنزل لوليد في بداية العقد تعاقد وليد مع البنك فقط وليس هناك علاقة تعاقدية مع البائع الأصلي للمنزل. وبموجب هذا العقد، يقوم بنك المال السعودي بإجراء توريدين لأغراض ضريبة القيمة المضافة:

- الأول: توريد الأصل (المنزل) الى وليد (أي العنصر الرئيسي)، ويعتبر توريدا للسلع تفرض عليه ضريبة القيمة المضافة؛ و
- الثاني: توفير التمويل، أي العنصر التمويلي، حيث إنه بموجب عقود الإجارة تُعفى من ضريبة القيمة المضافة المبالغ المتعلقة بعنصر التمويل التي تمثل هامش ضمني يحصل عليه البنك من منتج الإجارة.

2. عقود الشراء باسم العميل (المستفيد)

بموجب عقد الإجارة:

- إذا كانت هوية المورد والعميل النهائي معروفة مسبقاً.
- إذا تم النقل المباشر للملكية والحيازة للسلع من المورد إلى المستهلك النهائي.
- إذا انتقلت ملكية الأصل إلى البنك/شركة التمويل دون الحصول على حق التصرف في الأصل بصفته المالك.

فإنه -لأغراض ضريبة القيمة المضافة- يعد هذا التوريد توريداً مباشر من المورد الأصلي للسلع إلى متلقي التمويل. ولا يتصرف البنك باسمه في إجراء توريد السلع بالنيابة عن العميل، وسيتم معاملة مثل هذا التوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة استناداً على طبيعة المدفوعات المستحقة بموجب تلك العقود كما يلي:

أ) توريد السلع الرئيسية من المورد إلى العميل متلقي التمويل – يخضع هذا التوريد لضريبة القيمة المضافة
ب) الرسوم الإدارية للبنك- ومن الممكن فرضها على المورد الأصلي أو المستهلك النهائي أو كليهما – تخضع تلك الرسوم الإدارية لضريبة القيمة المضافة
ج) توريد التمويل (أي هامش الربح الضمني على قيمة السلع الممولة والمسددة للبنك) – يعفى هذا التوريد من ضريبة القيمة المضافة

يعرض الملحق 1 شرحاً تفصيلياً عن منتجات التمويل الإسلامي.

4.3. المبالغ التي تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة

لا تُفرض ضريبة القيمة المضافة على المبالغ التي يتلقاها مقدم الخدمات المالية التي لا تتعلق بالتوريد المقدم منه.

4.3.1. التعويضات

تقع المبالغ المسددة كتعويض عن أضرار أو غرامات الجزائية التي لا تتعلق بأي توريد يقدمه مقدم الخدمات المالية خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة.

وتفترض الهيئة أن أي رسوم أو تكاليف يفرضها مقدم الخدمات المالية على العميل تتعلق بخدمات يقدمها مقدم الخدمات المالية إلى العميل، لذا فيتعين تطبيق هذا النص بشكل محدود. يجب أن تطبق الغرامات ذات الطابع الجزائي على العميل نتيجة اخلاله بشروط تعاقدية أو التزامات تعاقدية، ولا تعتبر الغرامات بأنها جزائية إذا كانت جزائية من حيث المسمى وليس المضمون وتكون الغرامة فعلياً رسم مقابل خدمة تم وصفها كعقوبة. يتضمن الملحق 1 العديد من الأمثلة على العقوبات المؤهلة.

4.3.2. تكاليف الطرف الثالث المصنفة كمصروفات

في بعض الحالات، يقوم مقدم الخدمة المالية بتحصيل الدفعة من العميل مقابل توريد أو تكلفة قام بها طرف ثالث بشكل مباشر. إذا كان مقدم الخدمة المالية يتصرف باسم العميل – إلا أنه لا يتكبد أي تكلفة نيابة عنه – فمن الممكن نقل أو تحميل تلك الرسوم دون إضافة ضريبة القيمة المضافة. ويجب على مقدم الخدمة المالية في تلك الحالة عدم معاملة التكلفة كنفقات متكبده من طرفه أو خصمها كضريبة مدخلات.

وقد يشمل ذلك أيضا رسوماً من الجهات الحكومية، مثل الرسوم من مؤسسة النقد العربي السعودي («مؤسسة النقد») التي يتكبدها العميل، حيث يقوم البنك بتحصيل المدفوعات نيابة عن مؤسسة النقد.

أما في الحالات التي يتكبد فيها مقدم الخدمة المالية تكاليف ما باسمه - حتى وإن كان ذلك نيابة عن العميل - فيجب اعتبار هذه الخدمات بمثابة توريدات يستلمها مقدم الخدمة ويتم تحميلها على العميل لاحقاً. وتستند المعاملة الضريبية المطبقة على تلك التكاليف التي يتكبدها مقدم الخدمة المالية على المعاملة الضريبية المطبقة أصلاً على التوريد الأساسي، وإن كان من المتوقع عموماً أن تكون خاضعة لضريبة القيمة المضافة.

مثال (15): شركة (أ ب ج) للتمويل إحدى شركات التمويل في المملكة العربية السعودية تقوم بإبرام عقد تأجير تمويلي مع العميل المتلقي للسيارة والتمويل. لسيارة. تخلف العميل عن الدفع ووفقاً لشروط العقد، سيتم طرح السيارة في المزاد. يتحمل المزايد رسماً بقيمة 10,500 ريال سعودي شاملاً لضريبة القيمة المضافة.

إذا قام المزايد بتحميل شركة (أ ب ج) رسوم المزاد نيابة عن العميل المتخلف عن السداد، فإن تلك الرسوم لا تُعد نفقات يجوز لشركة (أ ب ج) مقابل توريد ولا يجوز احتسابها ضمن نفقاتها. يتعين على الشركة تحميل العميل تلك المصاريف (قيمة 10,500 ريال سعودي شاملة الضريبة)، وبما أنرسوم المزاد لا تُعد كمقابل عن توريد قامت به شركة (أ ب ج)، فإنه لا يجوز للشركة تطبيق ضريبة القيمة المضافة على رسوم المزاد.

إذا أبرمت شركة (أ ب ج) عقداً مع المُزايد نيابة عن العميل المتخلف عن السداد ولكن باسمها، فسيتم التعامل معها على أنها متلقي الخدمة لأغراض ضريبة القيمة المضافة (ولا يمكن تحميلها على العميل كتكلفة). ويجوز للشركة أن تسترد ضريبة القيمة المضافة المسددة على رسوم المزاد للمزايد، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة بقيمة 500 ريال سعودي على التوريد البالغ 10,000 ريال سعودي للعميل. في كلتا الحالتين، يتم تطبيق ذات المبلغ الإجمالي على العميل المتخلف عن السداد. ستتضمن الفاتورة الضريبية الصادرة من شركة (أ ب ج) للتمويل إلى المزايد على ما يلي:

رسم المزايد	10,000 ريال سعودي
5% ضريبة القيمة المضافة	500 ريال سعودي
الإجمالي المستحق	10,500 ريال سعودي

4.4. استثمارات أخرى- صناديق الاستثمار

تمارس صناديق الاستثمار أنشطتها باستخدام الأموال المستثمرة من ملاك وحدات الصندوق. ولا يكون للصناديق الاستثمارية كيان قانوني بموجب النظام السعودي، وعلى الرغم من ذلك يمكن اعتبارها بمثابة شخص قادر على إجراء توريدات وتلقيها لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

ويمكن أن يكون للصندوق العام شخصية إذا كان للصندوق القدرة على إبرام العقود والالتزام بها باسمه وبصفته شخص مستقل (أو عندما يقوم شخص آخر، مثل مدير الصندوق، نيابة عنه).

وفي هذه الحالات، يمكن أن يكون الصندوق مورداً أو عميلاً فيما يتعلق بتوريدات محددة كما يصرح له بموجب أحكام وشروط الصندوق وأنظمة صناديق الاستثمار. إذا كان الصندوق مطالباً أو مؤهلاً للتسجيل في ضريبة القيمة المضافة، فيجب أن يقوم بالتسجيل منفرداً وباسمه لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية. ومن الممكن أن يطالب مدير الصندوق أو أي كيان كالطرف ثالث القيام بذلك نيابة عن الصندوق.

يمارس مدير الصندوق نشاطاً اقتصادياً مستقلاً فيما يتعلق بالأموال التي يديرها، ويتقاضى رسوم مقابل خدماته الإدارية. على مدير الصندوق الاقرار عن ضريبة القيمة المضافة وخصم ضريبة المدخلات، وذلك استناداً إلى أنشطته الخاصة. وعلى هذا النحو فإنه لا يمكنه الوفاء بالتزاماته الضريبية المتعلقة بأموال وتوريدات الصناديق التي يديرها من خلال إقراره الضريبي الخاص به.

5. التأمين

التأمين عقد يوفر تغطية من شركة التأمين لحامل وثيقة التأمين مقابل أحداث لا يمكن معرفة حدوثها في المستقبل. وعندما يقع هذا الحدث غير المؤكد، يمكن للمستفيد من وثيقة التأمين رفع مطالبة ضد شركة التأمين، وعلى المؤمن دفع قسط تأمين إلى شركة التأمين.

استناداً إلى عقد التأمين، قد يكون حامل الوثيقة ملزم بتحمل مبلغ معين (نسبة التحمل) وسداده قبل أن تقوم شركة التأمين بسداد أي مطالبة، وقد يكون حامل الوثيقة ملزم بسداد نسبة التحمل على كل مطالبة أو على نحو آخر كما هو محدد في العقد. وعادة ما تقل قيمة قسط التأمين كلما زادت نسبة التحمل. ولا تعد نسبة التحمل هي المقابل التوريد الذي تقوم به شركة التأمين، وبذلك لا علاقة لنسبة التحمل بضريبة القيمة المضافة.

من المفترض أن تخضع جميع عقود التأمين (دون التأمين على الحياة) المقدمة في المملكة العربية السعودية وجميع منتجات التأمين لأغراض ضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية. ويشمل ذلك جميع المنتجات التي تحددها مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بالتأمين العام أو التأمين الصحي، أو أي خدمات إعادة تأمين مقابلة وخدمات وساطة التأمين وغيرها من الخدمات المرتبطة بالتأمين.

ويطرح في البند 7 من هذا الدليل والمتعلق بمكان التوريد مزيدا من المعلومات عن عقود التأمين في المملكة العربية السعودية.

5.1. التأمين على الحياة

يطبق الإعفاء الضريبي على توريدات لعقود التأمين على الحياة. كما تضمنت اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة تعريفاً لعقد التأمين الحياة وهو:

«أي عقد تأمين تقليدي أو تكافلي أو أي تأمين إسلامي يقدم من مقدم مرخص له في المملكة العربية السعودية، ينتج عنه سداد مبلغاً مشروطاً عند الوفاة أو عند حدوث واقعة مؤثرة على الحياة، أو أي عقد مشابه يقدمه مورد غير مقيم».[23]

ولأغراض ضريبة القيمة المضافة فإن جميع المنتجات المصنفة والمرخصة من مؤسسة النقد تحت تصنيف المدخرات والتأمين على الحياة تعد تأميناً على الحياة لأغراض ضريبة القيمة المضافة. ويشمل ذلك كلاً من عنصر الادخار وعنصر الحماية المتعلق بوثيقة التأمين تلك.

تعتبر منتجات التكافل العائلي المقدمة في المملكة العربية السعودية مكافئة لمنتجات التأمين على الحياة وبالتالي مؤهلة للإعفاء من ضريبة القيمة المضافة.

5.2. إعادة التأمين

يمكن لشركات التأمين إعادة تأمين محافظها (جزئياً)، من خلال طلب تغطية وثائق التأمين المقدمة منها من شركات التأمين الأخرى التي تقدم خدمة إعادة التأمين. حيث يقوم مقدم إعادة التأمين بتحصيل رسوم اشتراك لتوفير التامين على وثائق الصادرة من شركة التأمين (أو جزء منها) ودفع مبلغ متفق عليه في حال وقوع حدث مؤمن ضده إلى شركة التأمين المؤمن عليها.

يخضع إعادة التأمين على عقد التأمين على الحياة للإعفاء من ضريبة القيمة المضافة إذا كان مكان توريدها في المملكة العربية السعودية وفق الأحكام المتعلقة بمكان التوريد.

(23) المادة 29(7) و (8)، الخدمات المالية، اللائحة التنفيذية

5.3. السمسرة في مجال التأمين

يعمل سمسار التأمين كوسيط بين شركة التأمين وحامل البوليصة. ويعمل وسيط التأمين للحصول على التغطية اللازمة لتلبية متطلبات العميل ويساعد المؤمن عليه على تقديم المطالبات عند الحاجة. يقوم وسطاء التأمين بفرض عمولة أو رسوم على المؤمن عليه مقابل تقديم تلك الخدمة. وتعتبر هذه العمولات أو الرسوم بمثابة توريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة، بغض النظر عما إذا كانت تتعلق بالتأمين العام أو الصحي أو التأمين على الحياة.

5.4. دفع المطالبات

يمكن تسوية مطالبات التأمين عن طريق الدفع النقدي أو عن طريق تحمل شركة التأمين لتكاليف العلاج أو إصلاح الممتلكات لإعادتها إلى حالتها الأصلية. في حالة قيام شركة التأمين بدفع قيمة العلاج أو الإصلاح إلى المؤمن عليه، فلا يمكن اعتبار ذلك بمثابة توريد تقوم به شركة التأمين لأغراض ضريبة القيمة المضافة. ولا تنشأ التزامات ضريبية فيما يتعلق بالمبلغ المستلم.

مثال (16): شركة النور هي شركة مقيمة في المملكة العربية السعودية (العميل). لدى شركة النور وثيقة تأمين على الممتلكات من شركة تحالف للتأمين مقيمة في المملكة العربية السعودية. تحطمت عدة نوافذ مكتب العميل إثر هبوط عاصفة وقام العميل باستخدام مصلح نوافذ لتركيب نوافذ جديدة. لا تُعد مطالبة شركة النور برد تكاليف إصلاح النوافذ من شركة التأمين توريداً.

بشكل عام، يتم احتساب قيمة عقود التأمين المبرمة مع الأفراد أو الأشخاص غير الخاضعين للضريبة بحيث تكون المبالغ المدفوعة بموجب الوثيقة من شركات التأمين شاملة لضريبة القيمة المضافة. بينما سيتم احتساب قيمة العقود المبرمة مع الأشخاص الخاضعين للضريبة والمسجلين لأغراضها بحيث لا تكون المدفوعات بموجب الوثائق من شركات التأمين شاملة للضريبة وذلك بسبب قدرة حاملي الوثائق بخصم الضرائب المتكبدة.

5.4.1. تكاليف الأطراف الأخرى

بصفة عامة يقدم طرف ثالث (مثل الأشخاص الذين يقومون بعمل الإصلاحات المغطاة بموجب عقد تأمين) خدمات بشكل مباشر إلى الطرف المؤمن له، لذا فإنه يجوز له بمطالبة شركات التأمين بالدفع له بشكل مباشر.

إذا كان المؤمن عليه شخصاً خاضعاً للضريبة واستلم فاتورة من الطرف الثالث باسمه، فإنه سيتم دفع قيمة تلك الفاتورة (قيمة المطالبة) إلى الطرف الثالث غير شاملة لضريبة القيمة المضافة، حيث إنه يمكن للمؤمن عليه خصم مبلغ ضريبة القيمة المضافة التي يطبقها الطرف الثالث.

يتم مناقشة دفع مطالبات التأمين الطبي بالتفصيل في الدليل الإرشادي لخدمات الرعاية الصحية.

مثال (17): تمتلك شركة مصانع معدات صناعية معطلة وتتطلب إصلاحاً عاجلاً للسماح للمصنع باستئناف التشغيل. تبلغ تكاليف التصليح 400,000 ريال سعودي (غير شاملة ضريبة القيمة المضافة) وتكون التكلفة مغطاة بالكامل ببوليصة تأمين عامة مع شركة تحالف للتأمين. تقوم شركة بعمل الإصلاحات وتقديم فواتيرها إلى شركة مصانع - بقيمة 420,000 ريال سعودي شاملة ضريبة القيمة المضافة. وتقوم شركة مصانع، بصفتها متلقي الخدمة، بسداد مبلغ ضريبة القيمة المضافة وتحويل الفاتورة إلى شركة تحالف للتأمين لدفع قيمة الإصلاحات غير شامل ضريبة القيمة المضافة مباشرة للشركة مقدمة خدمات التصليح.

أ. تتضمن الفاتورة الضريبية الصادرة عن الشركة المقدمة لخدمات التصليح إلى شركة مصانع ما يلي:

نفقات التصليح	400,000 ريال سعودي
ضريبة القيمة المضافة 5%	20,000 ريال سعودي
الإجمالي المستحق	420,000 ريال سعودي

إذا تعاقد طرف ثالث مع شركة التأمين وقام بتقديم خدماته مباشرة إليها، فستقوم شركة التأمين بسداد ضريبة القيمة المضافة المفروضة من المورد مقدم الخدمة، كما يمكن لشركة التأمين بخصم ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على الخدمة. في هذه الحالات، يجب أن يكون من الواضح أن شركة التأمين هي متلقية الخدمة.

5.4.2. ضريبة المدخلات المتعلقة بدفع المطالبات النقدية

لا يمكن لشركات التأمين المطالبة بخصم ضريبة المدخلات المرتبطة بمدفوعات المطالبات النقدية المستحقة إلى المؤمن عليه. لا يسمح بخصم ضريبة المدخلات إلا التي تتحملها شركة التأمين على توريدات مقدمة لها. وبذلك، فسيكون هناك تكلفة إضافية على شركات التأمين فيما يخص صرف المبالغ الشاملة لضريبة القيمة المضافة بموجب وثائق تأمين مقدمة إلى الأشخاص غير الخاضعين للضريبة.

مثال (18): لدى عمر (شخص طبيعي غير مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة) منتج مغطى بوثيقة تأمين من شركة تأمين سعودية. اتضح وجود خلل في المنتج المؤمن وقد طلب العميل من شركة تصليح باستبدال المنتج. قامت شركة التصليح بفرض ضريبة بنسبة 5% على قيمة التوريد. يسترد الشخص الطبيعي من شركة التأمين القيمة النقدية شاملة ضريبة القيمة المضافة، ولا تستطيع شركة التأمين خصم ضريبة المدخلات المفروضة من شركة التصليح.

6. توريد فردي أو توريدات متعددة

يشمل توريد الخدمات المالية عادة على توفير عنصرين منفصلين أو أكثر.

ولتحديد التطبيق الصحيح لضريبة القيمة المضافة في هذه الحالات، يجب تحديد ما إذا كانت الخدمة المالية المقدمة التي تتألف من عنصرين أو أكثر تشكل توريداً فردي أم متعدد.

عادة ما تنشأ التوريدات المتعددة في الحالات التي تقدم فيها باقة من الخدمات المختلفة والمنفصلة. وبشكل عام، عندما يكون للعميل حق الخيار في شراء خدمات متعددة تنعكس بشكل مفصل في الفواتير، سيتوجب تطبيق المعاملة الضريبية المناسبة على كل توريد على حدة.

وتميِّز أحكام ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالخدمات المالية بشكل واضح بين المقابل المستلم كرسم صريح أو عمولة أو خصم (أي خاضع للنسبة الأساسية)، والمقابل المستلم نتيجة توفير خدمات مالية كهامش ضمني (أي معفي). لذلك، في حالة فرض رسوم صريحة، فسيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية وذلك لأنه سيفترض أنه تم إجراء توريد خدمة خاضعة للضريبة.

مثال (19): يقوم مورد عملات خارجي بفرض عمولة بقيمة 2% مقابل تحويل مبلغ 2,000 ريال سعودي إلى اليورو. ويحقق أيضاً هامش ربح بعرض سعر صرف يزيد عن سعر الصرف الذي يحصل عليها مورد العملة.

العمولة المفروضة بقيمة 40 ريال سعودي هي عمولة صريحة وبالتالي فهي خاضعة لضريبة القيمة المضافة بقيمة 2 ريال سعودي. بينما يكون الهامش الربحي المحقق نتيجة اختلاف أسعار الصرف هو هامش ضمني، وبالتالي يعفى من ضريبة القيمة المضافة. سيتم تحميل تلك العمولة بشكل منفصل على العميل كرسوم صريحة بغض النظر عن السعر المقدم من مقدم صرف العملات الأجنبية.

في الحالات التي يتم فيها إجراء توريد متعدد:

- إذا كان كلا من التوريدات المختلفة تخضع لنفس المعاملة الضريبية، فيجب احتساب ضريبة القيمة المضافة على قيمة التوريدات كاملة
- إذا كانت التوريدات المختلفة تخضع لمعاملات ضريبية مختلفة، فيجب احتساب قيمة كل توريد على النحو المناسب وتطبيق ضريبة القيمة المضافة على كل توريد بشكل منفصل. وعموماً ستكون هذه هي المقابل واجب السداد من قبل العميل، شريطة أن يعكس ذلك بدقة القيمة النسبية لكل من السلع والخدمات الموردة

ينبغي على موردي الخدمات المالية عدم تقدير قيمة التوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة بشكل أو تقييمها بشكل لا يعكس قيمتها الحقيقية بحيث تزيد قيمة التوريدات المعفاة عن التوريدات الخاضعة للضريبة، ويجب أن يكونوا قادرين على تقديم ما يثبت للهيئة أن قيمة توريداتهم تتوافق مع الأسعار التجارية المعتمدة.. عند إجراء التوريدات المنفردة، يجب أن يخضع التوريد بالكامل لنفس المعاملة الضريبية (أي مشمول بالنسبة الأساسية أو نسبة الصفر أو أن يكون معفياً من الضريبة).

وترى الهيئة أنه يجب أن يصنف التوريد كتوريد منفصل في حالتين رئيسيتين:

- إذا كان التوريد يتألف من عدة عناصر، إلا أنه يتبين أنه يعتبر أحد العناصر بمثابة توريد رئيسي، بينما تعتبر العناصر الأخرى بمثابة توريدات تبعية ومساعدة للتوريد الرئيسي
- إذا كان التوريد يتألف من عناصر متعددة، وكانت تلك العناصر ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقاً بحيث تعتبر بمثابة توريد منفرد، بينما تقسيم العناصر إلى توريدات منفصلة أمراً شكلياً.

ويُعد من أهم عوامل تحديد ما إذا كان يجب اعتبار العناصر كتوريد منفرد هو تحديد ما إذا كان العميل يعتزم تلقي توريد واحد أو يهدف إلى تلقي توريدين منفصلين أو أكثر. وقد يعد الحصول على العناصر المختلفة بشكل منفصل من موردين منفصلين أو إمكانية الحصول عليها بشكل منفصل من المؤشرات التي قد تدل على كون التوريدات متعددة.

وبالرغم من أن البنود التعاقدية (أي عناصر التوريد مدرجة بشكل منفصل) وترتيبات إصدار الفواتير (أي المقابل عن كل عنصر منفصل) التي قد تساعد في تحديد المعاملة الضريبية، إلا أنها لن تكون قطعية في جميع الحالات، حيث يمكن صياغة العقود بشكل معين لغرض تطبيق المعاملة الضريبية المرادة.

7. مكان توريد الخدمات المالية

تحدد القواعد المتعلقة بمكان التوريد الدولة التي لها الحق في تطبيق ضريبة القيمة المضافة على توريد الخدمات المالية. إذا كانت ضريبة القيمة المضافة مستحقة (أي لم يكن التوريد معفياً)، فستحدد هذه المفاهيم أيضا الشخص المسؤول عن التبليغ عن ضريبة القيمة المضافة.

7.1. مكان إقامة المورد والعميل

يتم تحديد القواعد المتعلقة بمكان التوريد في الكثير من الحالات بالرجوع إلى مكان إقامة المورد والعميل. يشمل مصطلح «مقيم» الشركة المقيمة المنشأة بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية أو إذا كان مركز إدارتها الفعلية في المملكة العربية السعودية. وإذا تم تأسيس شركة أو أي شخصية اعتبارية أخرى خارج المملكة العربية السعودية، وكان لديها مقر عمل أو أي شكل آخر من أشكال المنشآت الثابتة في المملكة العربية السعودية، فإن هذه الشركة تعتبر شركة مقيمة داخل المملكة العربية السعودية.[24]

7.1.1 الإقامة المزدوجة

من الممكن أن يكون لدى الشركة أو الشخص الاعتباري أكثر من مقر عمل واحد أو أن يختلف عن مكان تأسيسها، وبالتالي تكون تلك الشركة بمثابة شركة مقيمة في عدة دول لأغراض ضريبة القيمة المضافة. فعلى سبيل المثال قد يكون لدى الشخص الاعتباري العديد من الفروع في مختلف الدول، وفي هذه الحالة، ولأغراض تحديد مكان التوريد، يكون المكان الأكثر ارتباطاً بتوريد السلع أو الخدمات هو مكان إقامة الشخص الاعتباري.[25]

مثال (21): بنك الاتحاد هو بنك تم إنشاؤه في دولة الإمارات العربية المتحدة ولديه أيضا فرع في مدينة الرياض. أبرم مورد برامج إلكترونية عقداً مع البنك لتقديم ضمان إلكتروني خاص بعمليات الفرع. في تلك الحالة، يكون فرع البنك الموجود في المملكة العربية السعودية هو المقر المرتبط ارتباطاً وثيقاً بمتلقي الخدمات، وبالتالي يعتبر بمثابة العميل لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

7.2. توريدات الخدمات المالية من أعمال إلى أعمال

كقاعدة أساسية، يعد مكان إقامة العميل مكان توريد الخدمات المالية المقدمة لشخص مسجل في نظام ضريبة القيمة المضافة في أي من دول مجلس التعاون الخليجي. ويوضح الجدول أدناه كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في هذه الحالات العامة.

(24) المادة 1، التعاريف، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
(25) المادة 21 (4)، المورد والعميل الخاضع للضريبة، اللائحة التنفيذية

من مورد ◄ إلى عميل (أعمال)	الدولة التي يتم فيها التوريد	متطلبات التبليغ في المملكة العربية السعودية (إذا كان التوريد يخضع لضريبة القيمة المضافة)
مورد (أعمال) مسجل في نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية ◄ أعمال مسجلة في نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	يفرض المورد ضريبة القيمة المضافة على العميل
مورد (أعمال) مسجل في نظام ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة ◄ أعمال مسجلة في نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة المطبقة في المملكة العربية السعودية
مورد (أعمال) مسجلة في نظام ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة ◄ (أعمال) مسجلة في نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	يلتزم المستلم/المتلقي باحتساب ضريبة القيمة المضافة ذاتياً باستخدام آلية الاحتساب العكسي والإقرار بها
مورد غير مقيم في أي من دول مجلس التعاون الخليجي ◄ أعمال مسجلة في نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	يلتزم المستلم/المتلقي باحتساب ضريبة القيمة المضافة ذاتياً باستخدام آلية الاحتساب العكسي

إذا تم تقديم الخدمات من مورد مقيم فإنه يجب على المورد، فرض ضريبة القيمة المضافة بالنسبة المحددة بحسب طبيعة الخدمة (أو تطبيق الإعفاء الضريبي بالنسبة للخدمات المالية المعفاة من الضريبة).

إذا تم تقديم الخدمات في المملكة من مورد غير مقيم إلى مستلم/متلقي مسجل في نظام ضريبة القيمة المضافة، يكون المستلم/المتلقي مسؤولاً عن احتساب ضريبة القيمة المضافة بالنسبة المحددة عند تلقي الخدمات وذلك باستخدام آلية الاحتساب العكسي. ولا ينطبق ذلك إذا كانت الخدمات المالية التي يتلقاها العميل المسجل معفاة من ضريبة القيمة المضافة.

قد تكون هناك استثناءات لهذه القاعدة العامة في حالات محدودة - مثل الخدمات المرتبطة بالعقار كما هو مبين في البند 7.4 أدناه.

يجب على المورد المسجل في نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة تطبيق ضريبة القيمة المضافة حسبما يكون مناسباً عن جميع التوريدات المقدمة في المملكة العربية السعودية.

وهناك استثناءات محدودة لهذه القاعدة العامة - مثل الخدمات المرتبطة بالعقار كما هو مبين في البند 7.4 أدناه. وقد يجوز تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر على توريد الخدمات لمتلقي غير مقيم في دول مجلس التعاون الخليجي (راجع البند 7.5 أدناه).

7.3. توريدات الخدمات المالية من أعمال إلى عميل

يكون محل إقامة المورد هو مكان توريد الخدمات المالية المقدمة إلى جماع العملاء الآخرين (أي إلى فرد لا يقوم بممارسة أعمال أو أي شخص غير مسجل في نظام ضريبة القيمة المضافة في أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي).

من المورد ◄ إلى العميل (المستهلك)	الدولة التي يتم فيها التوريد	متطلبات التبليغ في المملكة العربية السعودية (إذا كان التوريد يخضع لضريبة القيمة المضافة)
من أعمال مسجلة في نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية ◄ إلى شخص طبيعي مقيم في المملكة العربية السعودية وغير مسجل لأغراض الضريبة	المملكة العربية السعودية	يفرض المورد ضريبة القيمة المضافة على العميل
من أعمال مسجلة في نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية ◄ إلى عميل غير مقيم في دول مجلس التعاون الخليجي	المملكة العربية السعودية	يفرض المورد ضريبة القيمة المضافة على العميل
من مورد مسجل في الإمارات العربية المتحدة ◄ إلى شخص عادي في المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	ليس هناك مطالبة بالتبليغ عن ضريبة القيمة المضافة في المملكة
من مورد غير مقيم في دول مجلس التعاون الخليجي ◄ إلى شخص طبيعي مقيم في المملكة وغير مسجل لأغراض الضريبة	خارج المملكة العربية السعودية	ليس هناك مطالبة بالتبليغ عن ضريبة القيمة المضافة في المملكة

7.4. الخدمات المرتبطة بالعقار

تخضع جميع الخدمات المرتبطة بالعقار لضريبة القيمة المضافة في الدولة التي يتواجد فيها العقار.

وتعرّف «الخدمات المرتبطة بالعقار» بأنها تلك الخدمات التي تؤثر على مساحة العقار أو ترتبط بمساحة محددة من العقار أو موقع محدد من الممتلكات غير المنقولة.[26]

وبصفة عامة فإن الخدمات المرتبطة بالعقار هي الخدمات التي تتعلق بعقار معينا بحيث يمثل العقار جزأً أساسياً من الخدمة. على سبيل المثال، توفير عقار مع تمويل مرتبط به بموجب عقد إجارة أو أي اتفاق آخر يتعلق بتمويل الأصول حيث يمنح التمويل لشراء عقار محدد والذي يشكل جزءاً مركزياً من عقد التمويل أ، وبالتالي يُعد هذا التوريد بمثابة توريد لخدمات مرتبطة بالعقار.
ففي حال التأمين على مساحة محددة من العقار فإن هذا التأمين يعد توريد خدمات مرتبطة بالعقار، وبالتالي تُستحق ضريبة القيمة المضافة عن هذه الخدمات استناداً إلى مكان وجود العقار.

أما الخدمات التي «تؤثر» على العقار هي تلك الخدمات المصممة لتغيير مساحة محددة من العقار نظامياً أو مادياً. وبالعادة، لا يُطبق ذلك على الكثير من الخدمات المالية، حتى وإن كانت ترتبط بجزء محدد من العقار.

مثال (22): يقوم مقدم التمويل بتقديم خطاب اعتماد إلى منشأة مقيمة في المملكة العربية السعودية لمساعدتها على شراء عقار تجاري جديد. لا يؤثر خطاب الاعتماد في حد ذاته أو يرتبط بمساحة محددة من العقار، وإنما هو مقدم فقط للحصول على التمويل. وبالتالي لا يعد توفير خطاب الاعتماد خدمة مرتبطة بالعقار.

7.5. توريدات الخدمات المالية إلى عملاء خارج إقليم مجلس التعاون الخليجي

تُطبق ضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر على توريدات الخدمات المالية غير المرتبطة بالعقار إذا تم توريد تلك الخدمات إلى شخص غير مقيم في دول مجلس التعاون الخليجي والذي سيستفيد من الخدمة خارج إقليم مجلس التعاون الخليجي. وتُطبق نسبة الصفر أيضاً على توريدات الخدمات المالية إذا كانت تلك التوريدات معفاة من ضريبة القيمة المضافة داخل المملكة العربية السعودية، ويقصد من ذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر على تلك الخدمات حيث يتم توريدها لغير مقيمي دول المجلس.

(26) المادة 23(2)، الخدمات المتعلقة بالعقار، اللائحة التنفيذية

وهناك فارق مهم بين التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر والتوريدات المعفاة، فبالرغم أن العميل لا يتحمل ضريبة القيمة المضافة في كلتا الحالتين، إلا أن خصم ضريبة المدخلات المرتبطة بالتوريدات الخاضعة لنسبة الصفر لا يجوز إلا للمورد الخاضع للضريبة الذي يقدم توريدات خاضعة لنسبة الصفر.

ولأغراض تطبيق نسبة الصفر، يجب على المورد أن التأكد من استيفاء الشروط التالية:

أ) ألا يتم إجراء التوريد في أي دولة عضو بموجب أي حالة من «الحالات الخاصة» المنصوص عليها في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة[27]

ب) ألا يكون لدى المورد ما يثبت أن العميل مقيم في أي دولة عضو في أي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويكون لديه ما يثبت أن العميل مقيم خارج إقليم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وترى الهيئة أنه يعتبر هذا الشرط مستوفي عندما يكون عنوان العميل المستخدم من المورد لإرسال الفواتير أو مراسلات أخرى خارج إقليم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولكن في حال تواجد معلومات متاحة للعامة يتضح من خلالها أن للعميل مكتب أو فرع في أحد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيستدعي ذلك إلى تحقق المورد عن حقيقة ذلك

ج) ألا يستفيد العميل أو غيره من الخدمات المالية أثناء تواجدهم في المملكة العربية السعودية. قد يكون لدى العميل غير المقيم والذي ليس لدية منشأة داخل إقليم مجلس التعاون الخليجي موظفين أو ممثلين آخرين مقيمين في المملكة العربية السعودية بصورة مؤقتة ويمكنهم الاستفادة من تلك الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، وبالتالي، لا يجوز تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر.

د) لا ترتبط الخدمات بأي سلع أو ممتلكات ملموسة تقع داخل إقليم مجلس التعاون الخليجي أثناء فترة التوريد. وينبغي أن ينظر إلى ذلك على أنه يشمل خدمات تؤثر على السلع أو الممتلكات الملموسة أو الخدمات التي تُشكل السلع أو الممتلكات الملموسة جزءا أساسياً منها. وبالتالي لا يعد التأمين على الممتلكات المنقولة في دول مجلس التعاون الخليجي مؤهلاً بأن تنطبق عليه ضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر، حتى وإن كانت تلك الخدمات تُقدم إلى شخص غير مقيم في دول مجلس التعاون الخليجي

ه) يعتزم المورد استخدام الخدمات المالية خارج إقليم مجلس التعاون الخليجي. يجب على المورد أن يتوقع أن يقوم المتلقي باستخدام تلك الخدمات في سياق الأنشطة خارج دول مجلس التعاون الخليجي

و) ليس لدى المورد ما يثبت أن يتم الاستفادة من الخدمات المالية داخل إقليم مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويتعلق هذا الشرط بالتوريد الرئيسي الذي قام به المورد بحيث أنه ينبغي أن يستفيد العميل من الخدمات خارج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أما إذا كان المورد يقوم بتوريد تلك الخدمات مباشرة إلى شخص مقيم في إقليم مجلس التعاون الخليجي ولكن يتم سداد مقابله من عميل غير مقيم مجلس التعاون الخليجي فيجب ألا يخضع هذا التوريد لضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر. وبالرغم من ذلك، فإن التوريد اللاحق لخدمات من العميل والذي سيتم استخدامه لاحقاً داخل إقليم مجلس التعاون الخليجي لا يخل بهذا الشرط

مثال (23): يفرض سمسار عمولة بقيمة 750 ريال سعودي على مستثمر ألماني لقاء تداول أسهم في سوق الأسهم السعودي «تداول»، لا يمتلك العميل مكان إقامة أو منشأة في إقليم مجلس التعاون الخليجي. بما أن العمولة تتعلق بتداول أوراق مالية في سوق المال السعودي فلا، يجوز للوسيط تطبيق نسبة الصفر على العمولة.

مثال (24): يقوم شخص طبيعي مقيم في مصر أثناء رحلته للعمل في الرياض بزيارة إحدى صرّافات العملات الرياض صرف مبلغ من الجنية المصري بالريال السعودي. يفرض مقدم خدمة صرف العملات رسماً على العميل غير المقيم. بما أنه تمت الاستفادة من خدمة الصرافة من العميل غير المقيم في المملكة، يجب تطبيق ضريبة القيمة المضافة على العمولة التي يتلقاها مقدم الخدمة.

(27) المادة 33 (أ) الخدمات الموردة لغير مقيمي دول المجلس- اللائحة التنفيذية والمواد 17-21، مكان التوريد، حالات خاصة، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

8. خصم ضريبة المدخلات

8.1. شروط عامة

لأغراض ضريبة القيمة المضافة، يجوز للشخص خصم ضريبة المدخلات على السلع والخدمات التي يشتريها أو يتلقاها في سياق ممارسته لنشاطه الاقتصادي. ويجوز خصم ضريبة المدخلات عن أي مما يلي:

- ضريبة القيمة المضافة على مدخلات الشخص المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة المفروضة من قبل مورد مسجل في المملكة
- ضريبة القيمة المضافة على مدخلات الشخص المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة المحتسبة ذاتياً من قبله وفق آلية الاحتساب العكسي
- ضريبة القيمة المضافة عن واردات إلى الشخص المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة المدفوعة إلى مصلحة الجمارك عند استيراد السلع على المملكة

وبما يتعلق بمتطلبات النشاط الاقتصادي، تنص اللائحة التنفيذية للنظام على أن للشخص الخاضع للضريبة خصم ضريبة المدخلات المفروضة على السلع والخدمات الموردة له في سياق ممارسة نشاطه الاقتصادي، إلى الحد الذي يمكنه من القيام بالتوريدات التالية[28]:

أ) التوريدات الخاضعة للضريبة بما فيها التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر
ب) التوريدات البينية
ج) التوريدات التي كانت ستعد خاضعة للضريبة لو أنها قد تمت في المملكة

وبالتالي، يطبق خصم ضريبة المدخلات فقط على السلع والخدمات بمقدار تلقي المستلم لذلك التوريد في سياق ممارسة نشاط اقتصادي.

وكقاعدة عامة، لا يجوز خصم ضريبة المدخلات التي تتعلق بأنشطة الشخص الخاضع للضريبة المعفاة من ضريبة القيمة المضافة. بالإضافة إلى ذلك لا يجوز خصم ضريبة المدخلات عن أي تكاليف لم يتم دفعها كجزء من نشاط اقتصادي (ويشمل ذلك بعض أشكال الإنفاق المقيدة مثل الخدمات الترفيهية والمركبات)، أو أي تكاليف أخرى تتعلق بتوريدات معفاة من ضريبة القيمة المضافة.

وتكون ضريبة المدخلات بمثابة رصيد دائن يدرج في إقرار ضريبة القيمة المضافة الذي يقدمه الشخص الخاضع للضريبة إلى الهيئة، ويتم بعد ذلك خصمه من ضريبة القيمة المضافة المفروضة على التوريدات التي يقوم بها هذا الشخص خلال تلك الفترة الضريبية ولا يجوز خصم ضريبة المدخلات إلا إذا كان الشخص الخاضع للضريبة يحمل فاتورة ضريبية (أو أي مستند بديل يثبت قيمة ضريبة المدخلات المدفوعة أو مستحقة الدفع إذا ما تم الاتفاق على ذلك مع الهيئة).

8.2. التوريدات من مجموعة الكيانات/ شركات

إن توريد السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة ما بين الشركات المرتبطة والمقيمة داخل المملكة العربية السعودية ستكون خاضعة لضريبة القيمة المضافة حيث ستتم معاملة كل كيان كشخص منفصل خاضع للضريبة.

لا تُطالب المنشآت الأعضاء المسجلة في مجموعة الضريبية باحتساب التوريدات التي تتم بين أعضاء المجموعة الضريبية الواحدة، حيث ستتم معاملة المجموعة الضريبية كشخص واحد لأغراض الضريبة.

يحتوي دليل إرشادي منفصل على المزيد من المعلومات حول المجموعات الضريبية.

ولا يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوريدات التي تتم مقابل رسوم بين فروع أو أقسام الشخص الاعتباري ذاته.

(28) المادة 49 (1)، خصم ضريبة المدخلات، اللائحة التنفيذية

8.3. التوريدات من الموردين أجانب/ منشآت أجنبية

كثيرا ما تتحمل شركات الخدمات المالية تكاليف مقدمي الخدمات الأجانب (بما في ذلك مجموعات الشركات). عندما يتلقى شخص مسجل في نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة خدمات من مقدم خدمة غير مقيم في المملكة، يكون مكان توريد تلك الخدمة هو المملكة العربية السعودية، وينطبق ذلك على الموردين المقيمين في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والموردين المقيمين غير المقيمين في إقليم دول الخليج.

يجب على العميل (المقيم في المملكة العربية السعودية) أن يحدد ما إذا كان مُطالب باحتساب ضريبة القيمة المضافة ذاتياً عن الخدمات التي سيتسلمها. يتم هذا التحديد وفقا لنظام ضريبة القيمة المضافة المعمول به في المملكة العربية السعودية، والاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام. إذا تم توريد خدمة معفاة من ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، فلا تحتسب الضريبة من خلال آلية الاحتساب العكسي أو غير ذلك. أما فيما يخص التوريدات الخاضعة للضريبة، يجب أن يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة ذاتياً عن قيمة التوريدات المستلمة.

ويرد شرحاً تفصيلياً عن آلية الاحتساب العكسي في دليل ضريبة القيمة المضافة المتاح من خلال الموقع الإلكتروني **.vat.gov.sa**

مثال (25): يقوم مخزن إلكترونيات مقيم في المملكة العربية السعودية بشراء رخصة سنوية لاستخدام برنامج حاسب آلي والتي يتم توريدها إلكترونياً من شركة في المملكة المتحدة مقابل مبلغ 2,000 ريال سعودي. يتعين على مخزن الإلكترونيات احتساب ضريبة القيمة المضافة باستخدام آلية الاحتساب العكسي.

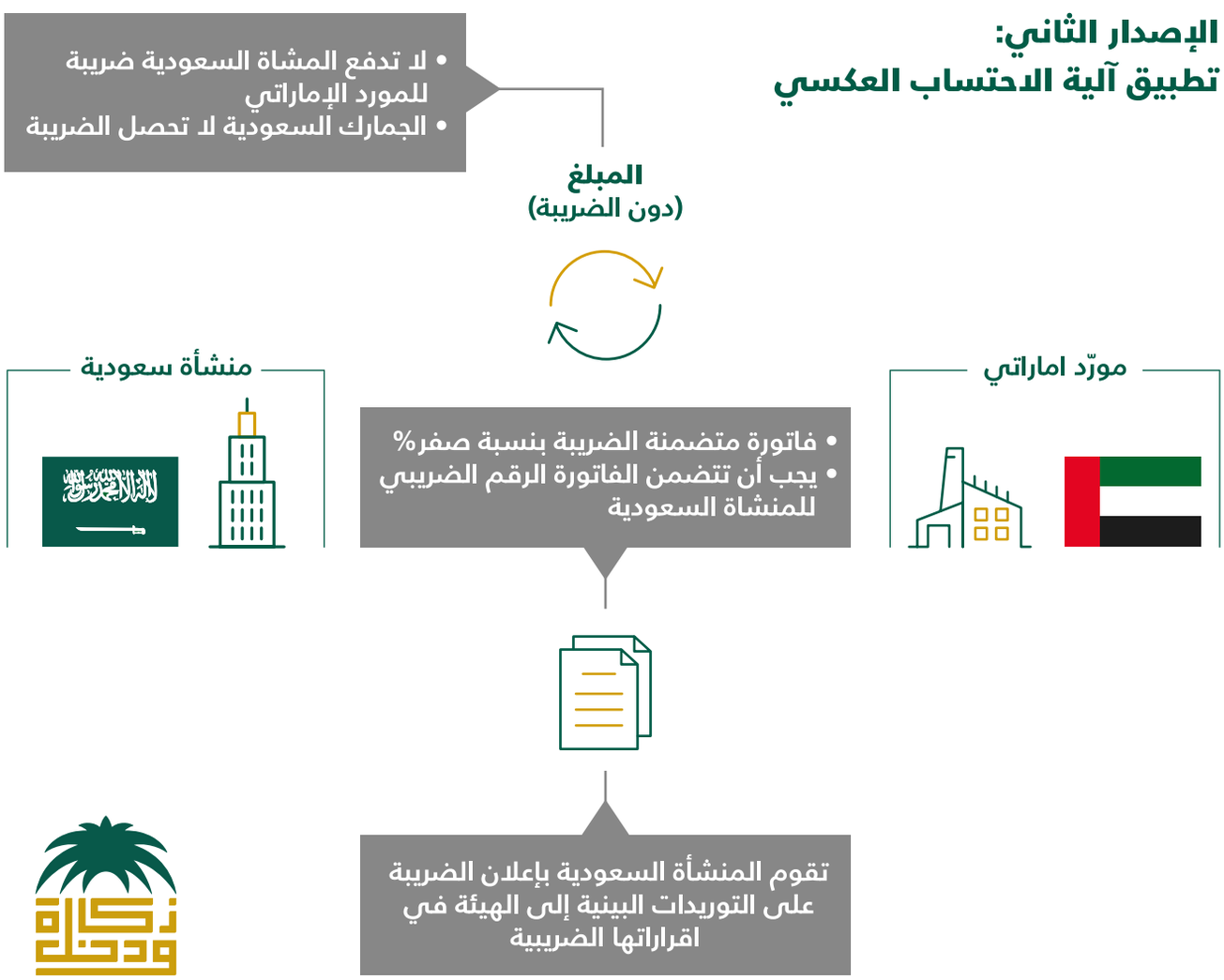

		الضريبة (بالريال)	التعديلات (بالريال)	القيمة (بالريال)
ضريبة على المبيعات	1. التوريدات بسعرها المعتاد	1,000,000	0,00	2,000,000
	2. التوريدات إلى عملاء متواجدين في دول الخليج العربي المطبقة لضريبة القيمة المضافة		0,00	0,00
	3. التوريدات المحلية الخاضعة للضريبة بنسبة 0%		0,00	0,00
	4. الصادرات		0,00	0,00
	5. التوريدات المعفاة		0,00	0,00
	6. إجمالي التوريدات	1,000,000	0,00	2,000,000
ضريبة على المشتريات	7. المشتريات الداخلية بسعرها المعتاد	0,00	0,00	0,00
	8. السلع المستوردة الخاضعة للضريبة عند المنافذ الجمركية	0,00	0,00	0,00
	9. السلع المستوردة الخاضعة للضريبة عن طريق آلية الاحتساب العكسي	0,00	0,00	2,000,000
	10. التوريدات المحلية الخاضعة للضريبة بنسبة 0%		0,00	0,00
	11. التوريدات المعفاة		0,00	0,00
	12. إجمالي التوريدات	0,00	0,00	2,000,000
	13. إجمالي ضريبة القيمة المضافة على الفترة الحالية	1,000,000		
	14. التعديلات على الإقرارات الضريبية للفترات السابقة (5,000 ريال فأقل)	0,00		
	15. رصيد دائن لضريبة المضافة من فترات سابقة وصافي الضريبة المستحقة	0,00		
		1,000,000		

توضع الصورة الموضحة أعلاه أن المخزن يتحمل ضريبة للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية على المبيعات بقيمة 20,000 ريال سعودي وأن جميع التوريدات التي يقوم بها خاضعة للضريبة خلال العام الماضي، وبالتالي فإنه يجوز له خصم ضريبة المدخلات كاملة.

وبالرغم من ذلك فإن الخدمات المقدمة من منشآت أجنبية تابعة لنفس الشخص الاعتباري والذي يعد منشأة مقيمة في المملكة العربية السعودية (أي فروع الشركات السعودية في الخارج أو فروع الشركات الأجنبية في المملكة والمسجلة في المملكة كفرع) لا تعتبر من حيث المبدأ كتوريدات لخدمات وبالتالي لا تتطلب بالاحتساب الذاتي لضريبة القيمة المضافة، ويرجع هذا إلى أن فروع المنشآت ت المختلفة التابعة لنفس الشخص الاعتباري والتي تعتبر جزأً منه حتى وإن كانت مقيمة في دول مختلفة، ولا يمكن أن تقوم بإجراء توريدات لنفسها. ولا ينطبق هذا المبدأ على المنشآت المستقلة المملوكة من منشأة أخرى بغض النظر عن نسبة الملكية.

مثال (26): يقع المقر الرئيسي لشركة (أ ب ج) في المملكة العربية السعودية، كما أن لها فرعاً في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد قام فرع الإمارات بتطوير مواد تسويقية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ويحصل على أجر تعويضي من المكتب الرئيسي في المملكة العربية السعودية. ولا يعتبر هذا المقابل توريداً لأغراض ضريبة القيمة المضافة لأنه سيتم تطبيقه داخل الشخص الاعتباري ذاته.

واستثناء لهذا المبدأ، في حال قيام المنشأة الأجنبية بتلقي خدمات من مورد غير مقيم في المملكة العربية السعودية، والتي سيتم بعد ذلك استخدامها في المملكة العربية السعودية من منشأة مقيمة في المملكة العربية السعودية دون عمل أي تغيير جوهري أو إضافة من المنشأة الأجنبية على التوريد الأصلي. وفي هذه الحالات، تتعاقد المنشأة الأجنبية مع مقدم الخدمة، ولكن تكون المنشأة المقيمة في المملكة العربية السعودية هي في الواقع المستفيد الفعلي من الخدمة. فعليه، تعتبر المنشأ' السعودية هي متلقي التوريد وتكون ملزمة بالاحتساب الذاتي لضريبة القيمة المضافة عن قيمة هذا التوريد (الاحتساب العكسي).

مثال (27): يقع المقر الرئيسي لشركة (أ ب ج) في المملكة العربية السعودية وكان لها فرعاً في الولايات المتحدة الأمريكية. يبرم فرع الولايات المتحدة الأمريكية عقداً مع مورد برمجيات مقيم في المملكة المتحدة ليستخدمه في المكتب الرئيسي في المملكة العربية السعودية دون إجراء أي تغيير على البرنامج في الولايات المتحدة الأمريكية قبل توريده للمقر الرئيسي في المملكة. يقوم مورد البرمجيات بإرسال فاتورة بقيمة 200,000 ريال سعودي إلى فرع شركة (أ ب ج) في الولايات المتحدة الأمريكية. ويقوم فرع الولايات المتحدة الأمريكية بتحميل تلك التكاليف على المكتب الرئيسي في المملكة العربية السعودية. يُعتبر المكتب الرئيسي في المملكة العربية السعودية أنه يتلقى الخدمة مباشرة من مورد البرمجيات، وبالتالي فهو مُطالب باحتساب ضريبة القيمة المضافة عن قيمة هذا التوريد (أي 200,000 ريال سعودي) والإقرار عنها في الإقرار الضريبي الخاص به.

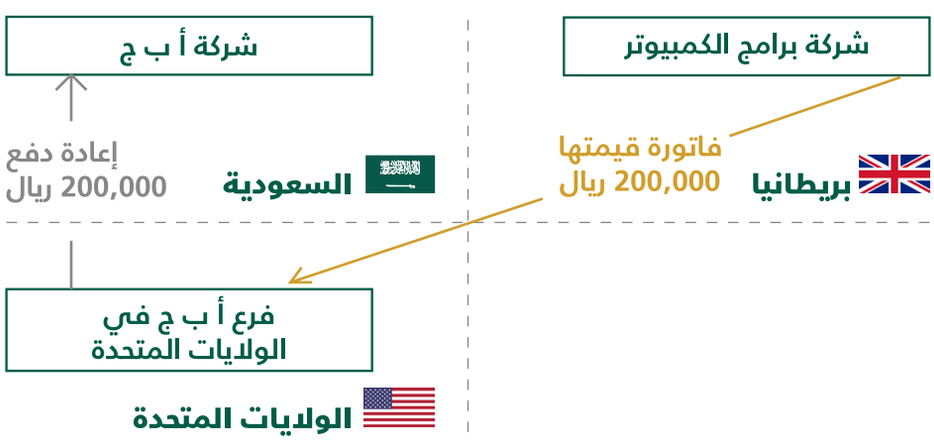

8.4. الاستعانة بمصادر خارجية

عادة ما يتم في قطاع الخدمات المالية الاستعانة بخدمات من مصادر خارجية لا سيما فيما يتعلق بالأعمال المساندة وإدارة. ويتحمل الموردون الذين يمارسون هذه الأنشطة رسماً ثابتاً مقابل الخدمات المقدمة، أو راتب بالإضافة إلى عمولة مقابل الخدمات التمهيدية. تُطبق ضريبة القيمة المضافة بنسبتها الأساسية على أي رسوم تتعلق بالخدمات المقدمة (ويشمل ذلك عمولات الخدمات التقديمية أو الخدمات المماثلة). استناداً إلى كيفية استخدام الخدمات المنفذة من مصادر خارجية من مقدم الخدمات المالية فإن خصم ضريبة القيمة المضافة المتكبدة عليها قد لا يكون متاحاً بالكامل.

أما إذا كانت شركة الخدمات المالية تمارس هذه الأنشطة من خلال الاستعانة بموظفيها، فلا تطبق ضريبة القيمة المضافة على تكاليف الموظفين، حيث إنه لا تعد أعمال الموظفين كأنشطة اقتصادية ولا تُستحق ضريبة القيمة المضافة على رواتب الموظفين. [29]

مثال (28): شركة (أ ب ج) هي بنك مقيم في المملكة العربية السعودية، وبسبب إعادة التنظيم في القسم الإداري، تم التعاقد مع شركة إسناد السعودية لتنفيذ بعض من الأعمال المساندة. تتلقى شركة إسناد رسماً بقيمة 1,000,000 ريال سعودي نظير القيام بالأعمال المساندة. ستقوم شركة إسناد باحتساب ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ على فاتورتها عن الخدمات.

(29) المادة 37 (3)، الأشخاص المرتبطون، اللائحة التنفيذية

في الحالات التي يقوم المورد بتزويد عمالة وموظفين إلى العميل، ويكون الموظف المسند إليه العمل يوجه من قبل العميل ويتصرف على نحو مماثل لموظف تابع للعميل وتكون طبيعة العلاقة بين العميل والموظف فعليا علاقة صاحب عامل بموظفيه ، فإنه يمكن لمقدم خدمة توفير العمالة اعتبار جزء المقابل واجب السداد للمورد الذي يسدد للموظف كأجر أو راتب بمثابة مصروفات مباشرة وليس مقابل مالي عن خدمة المورد. وبالتالي تصبح ضريبة القيمة المضافة مستحقة على رسوم المورد عن أتعابه لتوريد الخدمة.

ولتحديد ما إذا كانت العلاقة بين العميل والموظف الموفر عن طريق وكالات توفير العمالة والتوظيف وما يشابهها هي علاقة صاحب عمل بموظفيه، فقد تستند الهيئة لعدة عوامل وتتضمن بدون حصر المكان الفعلي الذي يزاول منه الموظف العمل (مكاتب أو موقع تحت إدارة العميل) وإذا ما كان الموظف يتلقى تعليمات من العميل مباشرة وإذا ما كان العميل متعلق في توظيف وتقييم كفاءة الموظف قبل التوظيف والجهة التي تقوم بتقييم الموظف وغيرها.

العودة إلى المثال (28): إذا كانت شركة (أ ب ج) هي الجهة التي تصدر التوجيهات للموظفين المعينين وتعاملهم كما لو أنهم موظفيها أو على نفس النحو الذي تعامل موظفيها، فإن يمكن لشركة إسناد الفصل بين مصروفات الراتب المدفوعة للموظف والرسوم الخاصة بها لقاء تزويد خدمة توفير العمالة. إذا كانت الرواتب المدفوعة للموظفين المكلفين خلال فترة الإسناد هي 900,000 ريال سعودي، يمكن أن يتم فرضها بشكل منفصل كمصروفات بدون احتساب ضريبة القيمة المضافة. يجب على شركة (أ ب ج) أن تفرض ضريبة القيمة المضافة على أي رسوم فروق الأسعار أو رسوم خدمة (في تلك الحالة، يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على المبلغ المتبقي 100,000 ريال سعودي).

وبالتالي قد تؤدي الاستعانة بمصادر خارجية إلى تطبيق معاملات ضريبية مختلفة على مقدمي الخدمات المالية. لمزيد من التفاصيل حول خصم ضريبة المدخلات راجع الفقرات 8.5 و8.6 و8.7.

8.5. تطبيق خصم ضريبة المدخلات على الخدمات المالية

8.5.1. متى يمكن خصم ضريبة المدخلات

بصورة عامة، يمكن خصم ضريبة المدخلات على أساس شهري أو ربع سنوي استناداً إلى الفترات التي يتم فيها شراء السلع والخدمات، شريطة أن يتمكن الشخص الخاضع للضريبة من إظهار تلك التوريدات المتعلقة بالمعاملات الخاضعة للضريبة (الحالية أو المستقبلية). لا يُطالب الشخص بإجراء توريد لاحق من أجل خصم ضريبة المدخلات كرصيد دائن.

يستند خصم ضريبة المدخلات على الاستخدام المقصود في وقت الشراء.

مثال (28): شركة (أ ب ج) مقيمة في السعودية قامت بشراء حاسوب جديد من شركة بي سي. قامت شركة بي سي بإصدار فاتورة بقيمة الحاسوب (1000 ريال سعودي) مضافاً لها ضريبة القيمة المضافة 5% (50 ريال سعودي). قامت شركة (أ ب ج) بشراء الحاسوب لاستخدامه في إدارة إيجار خزائن الودائع، والذي يعد كنشاط خاضع للضريبة. سيتم استخدام الحاسوب فور تشغيل البرنامج الجديد وقد يحدث ذلك في غضون بضعه أشهر تلي تاريخ الشراء. تتوقع شركة (أ ب ج) عند الشراء أنه لن يتم استخدام الحاسوب لأنشطة أخرى خلاف تلك المحددة أعلاه. وبالتالي يجوز ل (أ ب ج) خصم مبلغ الضريبة كاملاً في إقرارها الضريبي كما يتعين على شركة (أ ب ج) تقديم الفاتورة الصادرة عن بي سي المتعلقة بمعاملة توريد الحاسوب.

8.5.2. الأصول الرأسمالية

الأصول الرأسمالية هي الأصول المادية وغير المادية التي تشكل جزء من أصول العمل والمخصصة للاستعمال الطويل الأمد كأداة عمل أو وسيلة استثمار[30] المملوكة لفترة طويلة بغرض الاستثمار التجاري، ويجوز الخصم المسبق لضريبة القيمة المضافة بناءً على الهدف من الاستخدام في وقت الشراء.

(30) المادة (1)، التعاريف، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

مثال (29): بنك المال بنك مقيم في المملكة العربية السعودية قام بشراء عقار لاستخدامه حصرياً لخدمات الخزانة، والتي هي خدمات خاضعة لضريبة القيمة المضافة. يبيع البائع العقار مقابل مبلغ 5,000,000 ريال سعودي ويفرض رسماً ضريبياً بقيمة 250,000 ريال سعودي. يجوز لبنك المال) خصم مبلغ الضريبة بالكامل (أي 250,000 ريال سعودي) في إقراره الضريبي كما يتعين على البنك تقديم الفاتورة المتعلقة بمعاملة التوريد حيث أن المقصد من العقار هو استخدامه لأنشطة خاضعة للضريبة.

ويتعين على الأشخاص الخاضعين للضريبة مراقبة استخدام الأصول الرأسمالية المنقولة لمدة 6 سنوات. أما فيما يتعلق بالأصول الرأسمالية الغير منقولة مثل المباني والعقارات يتعين على الخاضعين للضريبة مراقبة استخدام المباني والعقارات التي تُعد أصول رأسمالية طويلة الأجل على مدى عمرها الافتراضي (10 سنوات) وإجراء تسويات سنوية على الخصم المسبق للضريبة إذا تغيرت الاستخدامات الفعلية للأصول من قابلة للخصم إلى غير قابلة للخصم والعكس صحيح.[31]

سيتم طرح المزيد من التفاصيل والأمثلة المتعلقة بالأصول الرأسمالية ضمن دليل إرشادي منفصل.

8.6. الخصم الجزئي المتعلق بضريبة المدخلات

لا يجوز خصم ضريبة المدخلات التي يتكبدها الشخص الخاضع للضريبة والتي تتعلق بأنشطة معفاة من الضريبة، مثل الإيرادات المحققة من الفوائد. بينما يجوز للشخص الذي يقوم بتوريدات خاضعة للضريبة وأخرى معفاة الخصم ضريبة المدخلات المتعلق بالتوريدات الخاضعة للضريبة فقط.

بالنسبة للأشخاص الخاضعين للضريبة والذين لديهم توريدات معفاة وأخرى خاضعة، فيجب تقسيم ضريبة المدخلات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي بين توريدات خاضعة للضريبة وأخرى معفاة تحديد نسبة ضريبة المدخلات القابلة للخصم:[32]

ضريبة المدخلات **تتعلق حصراً ومباشرة** بتوريدات خاضعة للضريبة	**الخصم بالكامل**
ضريبة المدخلات **تتعلق حصراً ومباشرة** بتوريدات معفاة من الضريبة	**لا يجوز الخصم**
النفقات العامة وضريبة مدخلات لا يمكن إسنادها بشكل مباشر إلى توريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة	**الخصم الجزئي استناداً إلى التقسيم**

يجب تقسيم النفقات/ التكاليف العامة المدفوعة من قبل الشخص الخاضع لضريبة القيمة المضافة مقابل القيام بتوريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة لتعكس ما إذا كانت تنسب تلك التكاليف إلى التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة المقدمة من قبل الشخص الخاضع للضريبة بشكل صحيح.
يتم حساب الخصم الجزئي عن قيم التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة المنصوص عليها من خلال سنة محددة باستخدام الكسر التالي[33]:

$$\frac{\text{قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة التي يقوم بها الشخص خاضع للضريبة (خلال السنة التقويمية الماضية)}}{\text{إجمالي قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة والتوريدات المعفاة التي قام بها الشخص خاضع للضريبة (خلال السنة التقويمية الماضية)}}$$

لا تشمل المعادلة المذكورة أعلاه قيمة التوريدات للأصول الرأسمالية التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة حيث أن احتساب قيمة التوريدات الرأسمالية لأغراض احتساب الخصم النسبي لا يعكس نسبة التوريدات الخاضعة للضريبة من قمة إجمالي التوريدات التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة بشكل صحيح لأغراض خصم ضريبة المدخلات.

(31) المادة 52، الأصول الرأسمالية، اللائحة التنفيذية
(32) المادة 51، الخصم النسبي لضريبة المدخلات، اللائحة التنفيذية
(33) المادة 51 (3) الخصم النسبي لضريبة المدخلات، اللائحة التنفيذية

فيما يخص الخدمات المالية، عادةً ما يتم احتساب قيمة الفائدة أو هوامش الربح المعفاة من الضريبة من ضمن إجمالي قيمة التوريدات، ولكن يتم تجاهل قيمة الأوراق مالية التي تم احتساب الفائدة أو الأرباح عليها ولا تأخذ في الاعتبار عند احتساب قيمة التوريدات لاعتبارها أصول رأسمالية. وبذلك تتمكن من مقارنة قيمة توريداتها المعفاة من قيمة التوريدات غير المعفاة بشكل أدق.

مثال (30): يقوم بنك المال السعودي بتقديم خدمات إقراض بفائدة (خدمة معفية من الضريبة) وتسلم رسوم خاضعة للضريبة مقابل تشغيل حسابات جارية (خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية).

كانت مدخلاتها ومخرجاتها خلال عام 2019 كالتالي:

المبيعات والمخرجات (بالريال السعودي)	القيمة	ضريبة القيمة المضافة المفروضة	
رسوم مفروضة على العملاء	400,000	20,000	
فائدة على أساس الهامش	600,000	-	معفاة من الضريبة
تقديم قروض جديدة	3,500,000	-	خراج نطاق الضريبة
النفقات والمدخلات	**القيمة**	**ضريبة المدخلات**	**خصم ضريبة القيمة المضافة**
متعلقة بالحسابات الجارية	150,000	7,500	**7,500**
متعلقة بقرض مقابل فائدة	60,000	3,000	**-**
النفقات العامة- التي لا تتعلق بأي نشاط	200,000	10,000	**نسبياً: 4,000**

يمكن لبنك المال خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بشكل مباشر بالمبيعات الخاضعة للضريبة. فيما يتعلق بنفقاتها العامة فيجب إضافة قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة إلى قيمة التوريدات المعفاة دون احتساب قيمة تقديم قروض جديدة (الأصل الرأسمالي)

$$\text{الاسترداد النسبي: } \frac{\text{إجمالي التوريدات الخاضعة للضريبة}}{\text{إجمالي التوريدات الخاضعة للضريبة مضافاً إليه التوريدات المعفاة}} = \frac{400,000}{1,000,000} = 40\%$$

يكون الخصم الجزئي المستحق لشركة (أ ب ج) لضريبة المدخلات على النفقات العامة هو 40% × 10,000 = 4,000 ريال سعودي

8.7. محاولة تطبيق آلية بديلة للخصم الجزئي

قد يكون من الممكن استخدام طرق بديلة لاحتساب الخصم الجزئي (فقط فيما يتعلق بالنفقات العامة أو النفقات غير المتعلقة بأي نشاط)، وذلك باستخدام عوامل التكلفة الأخرى بدلا من قيمة التوريدات المستخدمة في طريقة الاحتساب الافتراضية. ويجوز للشخص الخاضع للضريبة تقديم طلب لاستخدام معادلة بديلة في الحالات التي تعكس فيها طريقة الاحتساب البديلة كيفية استخدام المدخلات بشكل أدق من طريقة الاحتساب الافتراضية. [34]

(34) المادة 51(8)، الخصم النسبي لضريبة المدخلات، اللائحة التنفيذية

لطلب استخدام طريقة احتساب بديلة، يجب تقديم تقرير إلى الهيئة يحدد ما يلي:

- تأثير طريقة الاحتساب الافتراضية لاحتساب الإيرادات على خصم ضريبة القيمة المضافة في الأنشطة الحالية للمتقدم وإثبات أن ذلك لا يعكس استخدام المدخلات بدقة
- طريقة الاحتساب البديلة المقترحة التي تستخدم عوامل بديلة لتقسيم التكاليف غير المنسوبة لأي نشاط على أساس نسبي
- شرحا موضحاً بأن استخدام طريقة الاحتساب البديلة تعكس استخدام المدخلات بشكل دقيق

وقد توافق الهيئة على طرق أو آليات خصم بديلة في الحالات التي ترى أنها تعكس بشكل أفضل الاستخدام الفعلي للمدخلات التي المتكبد عليها لضريبة القيمة المضافة، وستقوم بمراجعة الآلية البديلة بشكل دوري كما يستلزم الأمر.

ولا يمكن استخدام آلية احتساب بديلة إلا بعد الحصول على إشعار رسمي بالموافقة من الهيئة، ويحدد هذا الإشعار الفترة الزمنية التي يمكن فيها استخدام تلك الآلية البديلة.

9. الإقرار عن ضريبة القيمة المضافة

9.1. تاريخ التوريد

تُستحق ضريبة القيمة المضافة عن توريد الخدمات المالية في تاريخ توريد الخدمة، ويعتبر هو التاريخ الذي أكتمل فيه أداء الخدمة.[35] مع ذلك، إذا تم إصدار فاتورة ضريبية من المورد قبل تاريخ تنفيذ الخدمة، فتصبح ضريبة القيمة المضافة مستحقة في تاريخ السداد أو تاريخ إصدار الفاتورة، أيهما أسبق.

إذا قام المستلم بدفع عربون (دفعة مقدمة) أو أي مبلغ آخر إلى المورد قبل إرسال أو إصدار فاتورة، فستصبح ضريبة القيمة المضافة مستحقة الدفع فيما يتعلق بهذه الدفعة المقدمة. كما أن مبلغ إيداع الضمان الذي يتم دفعه إلى كاتب العدل أو طرف ثالث، والذي يتم احتجازه دون إتاحته إلى المورد، لا ينشأ عنه استحقاق لضريبة القيمة المضافة.

إذا لم يطبق الإعفاء الضريبي على الخدمات المالية وتم اعتبار تلك الخدمات بمثابة توريدات مستمرة للخدمات والتي تتطلب دفع أقساط دورية، فمن ثم يُعتبر كل قسط على أنه توريد منفصل ومتتالي. وتستحق ضريبة القيمة المضافة على كل توريد في تاريخ استحقاق القسط أو تاريخ الدفع الفعلي، أيهما أسبق. ويجدر بالإشارة أن توريد السلع (الأصول) بموجب عقد تمويل أو تأجير تمويلي أو عقد إجارة أو ما يشابهها يعتبر توريد منفرد، ويكون تاريخ استحقاق الضريبة هو تاريخ وضع السلع في حيازة العميل بغض النظر عن سداد المقابل على أقساط.

إذا لم يتم تحديد أي أقساط دورية في الاتفاق المبرم (وتم إصدار فاتورة منفصلة بدلاً من ذلك على كل توريد)، تصبح ضريبة القيمة المضافة مستحقة في تاريخ الفاتورة أو تاريخ الدفع الفعلي، أيهما أسبق.

9.2. فرض ضريبة القيمة المضافة

عندما يقوم مورد مقيم بعمل توريدات خاضعة للضريبة، فإنه يتحمل مسؤولية التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة (إذا لزم الأمر) وفرض ضريبة القيمة المضافة بالنسبة المناسبة. ويجب على المورد المسجل إصدار فاتورة ضريبية لكل توريد خاضع للضريبة. وإذا تم توريد خدمات من مورد غير مقيم إلى مستلم/عميل مقيم ومسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة، فلا يفرض المورد غير المقيم ضريبة القيمة المضافة، بل يتحمل المستلم مسؤولية احتساب الضريبة عبر آلية الاحتساب العكسي والإقرار عن ضريبة القيمة المضافة (وفقاً للنسبة المفروضة) من خلال إقرار ضريبة القيمة المضافة.

تم طرح المزيد من المعلومات حول هذه الآلية ضمن دليل منفصل والمتاح من خلال الموقع الإلكتروني **vat.gov.sa.**

بالنسبة للتوريدات الخاضعة للنسبة الأساسية لضريبة القيمة المضافة (5٪)، يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ على إجمالي قيمة التوريد.[36] وفي الحالات التي يتلقى فيها المورد مبلغاً للتوريد شاملًا لضريبة القيمة المضافة، تدرج ضريبة القيمة المضافة في المبلغ المستلم (تحسب الضريبة على أنه 105/5 من المبلغ المستلم). ويرد في القسم 11 من هذا الدليل مزيد من المعلومات عن التوريدات خلال الفترة الانتقالية.

يرد في القسم 11 من هذا الدليل مزيد من المعلومات عن التوريدات خلال الفترة الانتقالية.

9.3. إصدار الفواتير

يجب على المورد إصدار فاتورة ضريبية لكل توريد خاضع لضريبة القيمة المضافة لصالح شخص آخر مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة أو لأي شخص اعتباري وغير خاضع للضريبة في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً بعد نهاية الشهر الذي يتم فيه التوريد.

(35) المادة 23 (1) و(2)، تاريخ استحقاق الضريبة على توريد السلع والخدمات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
(36) المادة (25)، نسبة الضريبة، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة والمادة (26)، قيمة توريد السلع والخدمات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

كما يجب على كل شخص خاضع للضريبة إصدار فاتورة ضريبية مبسطة في حال كانت قيمة التوريد تقل عن 1,000 ريال سعودي، أما بالنسبة للتوريدات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعين للضريبة إلى الأشخاص الطبيعيين غير الخاضعين للضريبة أو أي شخص آخر غير الأشخاص المذكورين في الفقرة السابقة، فيجب على المورد الخاضع للضريبة إصدار فاتورة على نفس شكل الفاتورة المبسطة للتوريدات، وفي كلتا الحالتين يجب إصدار الفاتورة في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً بعد نهاية الشهر الذي يتم فيه التوريد.

ويجب أن تتضمن الفاتورة الضريبية بوضوح بعض البيانات والمعلومات مثل تاريخ الفاتورة ورقم التعريف الضريبي للمورد والمبلغ الخاضع للضريبة ونسبة الضريبة المطبقة ومبلغ ضريبة القيمة المضافة المفروضة.[37] وإذا تم تطبيق نسب مختلفة على التوريدات فيجب تحديد قيمة كل بند على حدة وكذلك ضريبة القيمة المضافة المطبقة على ذلك البند. يجوز إصدار الفاتورة الضريبية في شكل مستند تجاري (مثل إيصال تذكرة) شريطة أن يتضمن هذا المستند جميع متطلبات إصدار الفاتورة الضريبية والفاتورة المبسطة الواردة باللائحة التنفيذية للنظام.

9.4. تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة

يتعين على كل شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة، أو الشخص المفوض بالتصرف نيابة عنه، تقديم إقرار ضريبة القيمة المضافة إلى الهيئة لكل فترة ضريبية شهرية أو ربع سنوية (كما يلزم الحال). ويعتبر الإقرار الضريبي بمثابة تقييم ذاتي من الشخص الخاضع للضريبة عن الضريبة المستحقة عن تلك الفترة.

وتعد الفترات الضريبية الشهرية إلزامية بالنسبة للأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة التي تتجاوز إيراداتهم السنوية مبلغ 40 مليون ريال سعودي، بينما تكون الفترة الضريبية الاعتيادية لباقي الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة هي ثلاثة أشهر.

يجب تعبئة إقرار ضريبة القيمة المضافة ودفع صافي ضريبة القيمة المضافة المستحقة في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر الذي يلي انتهاء الفترة الضريبية التي يتعلق بها إقرار ضريبة القيمة المضافة.

سيتم طرح مزيد من التفاصيل حول تعبئة إقرارات ضريبة القيمة المضافة من خلال دليل إرشادي منفصل.

9.5. حفظ السجلات

يجب على جميع الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة الاحتفاظ بسجلات ضريبية مناسبة تتعلق باحتساب ضريبة القيمة المضافة وذلك لأغراض التدقيق. ويشمل ذلك أي مستندات مستخدمة لتحديد ضريبة القيمة المضافة المستحقة عن كل معاملة وفي إقرار ضريبة القيمة المضافة. ويشمل ذلك بوجه عام ما يلي:

- الفواتير الضريبية الصادرة والمستلمة
- الدفاتر والمستندات المحاسبية
- العقود أو الاتفاقيات المتعلقة بمعاملات البيع والشراء الكبيرة
- الكشوف البنكية والسجلات المالية الأخرى
- مستندات الاستيراد والتصدير والشحن
- المستندات الأخرى المتعلقة باحتساب ضريبة القيمة المضافة

ويمكن الاحتفاظ بالسجلات في صورة ورقية أو الكترونية، بشرط استيفاء الشروط المحددة في اللائحة التنفيذية للنظام.[38] ويجب أن تكون هذه السجلات متاحة للهيئة عند الطلب. ويجب الاحتفاظ بجميع السجلات على الأقل لفترة الحفظ الأساسية وهي 6 سنوات، ويمتد الحد الأدنى لفترة الحفظ لتصبح 11 عاماً فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية المنقولة و 15 عاماً فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية الغير منقولة.[39]

(37) للحصول على مزيد من التفاصيل حول متطلبات إصدار الفاتورة الضريبية راجع المادة 53 (5)، الفواتير الضريبية، اللائحة التنفيذية للنظام
(38) لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على المادة 66 (3)، السجلات، اللائحة التنفيذية
(39) المادة 66، السجلات، اللائحة التنفيذية للنظام والمادة 52، الأصول الرأس مالية، اللائحة التنفيذية للنظام

9.6. الالتزامات الضريبية

على كل شخص خاضع للضريبة تقييم التزامه الضريبي والامتثال للشروط والالتزامات المتعلقة بضريبة القيمة المضافة، ويشمل ذلك التسجيل في ضريبة القيمة المضافة عند الاقتضاء واحتساب مبلغ صافي الضريبة مستحقة الدفع بشكل دقيق ودفع الضريبة في موعد استحقاقها وكذلك الاحتفاظ بجميع السجلات اللازمة والتعاون مع موظفي الهيئة عند الطلب.

وإذا لم يكن الشخص متأكداً من التزاماته فيجب عليه التواصل مع الهيئة من خلال الموقع الإلكتروني **vat.gov.sa** أو وسائل التواصل الأخرى، كما يمكنه طلب الحصول على استشارة خارجية من أحد الاستشاريين المؤهلين. وفيما يلي عرض لأهم الالتزامات الضريبية المنصوص عليها في النظام واللائحة.

9.7. طلب إصدار قرار تفسيري

في حال عدم التأكد من كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة على نشاط معين أو معاملة معينة تقوم بها أو تنوي القيام بها، بعد مراجعة الأحكام النظامية المعنية والدليل الإرشادي ذو الصلة، يمكن للأشخاص الخاضعين للضريبة التقدم بطلب إلى الهيئة للحصول على قرار تفسيري على أن يشمل الطلب على كامل الحقائق المتعلقة بالنشاط المحدد أو المعاملة المحددة التي ترغب من الهيئة النظر فيها. [40]

ويمكن أن يكون القرار التفسيري بإحدى الحالتين التاليتين:

- عام: حيث تقوم الهيئة بنشر تفاصيل القرار التفسيري دون الإشارة إلى أي بيانات خاصة تتعلق بالشخص الخاضع للضريبة
- خاص: لا تقوم الهيئة بنشر القرار التفسيري

ولا يعتبر القرار التفسيري العام أو الخاص الذي يصدر من الهيئة ملزماً لها أو ملزماً لأي شخص خاضع للضريبة فيما يتعلق بأي معاملة يقوم بإجرائها، كما أنه لا يمكن الاعتماد عليه بأي شكل من الأشكال.

ولا تعد الهيئة ملزمة بالرد على جميع طلبات القرارات التفسيرية، حيث أنها ستقوم بمراجعة جميع الطلبات وتحديد الطلبات التي سيكون لها الأولوية استناداً إلى بعض العناصر منها:

- مستوى المعلومات التي يقدمها الشخص الخاضع للضريبة في الطلب
- المنفعة التي قد يستفيد منها مجتمع الأشخاص الخاضعين للضريبة عند اصدار قرار تفسيري عام بشأن معاملة أو نشاط ما
- ما إذا كان هناك نظام أو دليل قائم يناقش هذا الطلب

9.8. تصحيح الأخطاء السابقة

إذا تبين للشخص الخاضع للضريبة وجود خطأ أو عدم صحة المبلغ المدرج في إقراره الضريبي المقدم، أو تخلفه عن الامتثال لأي التزام ضريبي ، فيجب تبليغ الهيئة وتصحيح الخطأ من خلال تعديل الإقرار الضريبي. فيما يتعلق بالأخطاء التي ينتج عنها فرق ضريبي تزيد صافي قيمته عن 5,000 ريال سعودي يتعين على الشخص الخاضع للضريبة تبليغ الهيئة خلال 20 يوماً من إدراكه لهذا الخطأ أو القيمة غير الصحيحة. أما بالنسبة للأخطاء الصغيرة التي ينتج عنها فرق ضريبي أقل من 5,000 ريال سعودي فإنه يمكن تصحيح الخطأ من خلال تعديل صافي الضريبة في الإقرار الضريبي التالي.[41]

لمزيد من المعلومات حول تصحيح الأخطاء يمكنك الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني **vat.gov.sa.**

(40) المادة 75، القرارات التفسيرية، اللائحة التنفيذية
(41) المادة 63، تصحيح الأخطاء، اللائحة التنفيذية

10. الغرامات

يجوز للهيئة فرض الغرامات والعقوبات على الأشخاص الخاضعين للضريبة فيما يتعلق بمخالفة أحكام وشروط ضريبة القيمة المضافة المنصوص عليها في نظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام.[42]

وصف المخالفة	الغرامة
تقديم مستندات غير صحيحة للتهرب من سداد الضريبة المستحقة أو سداد قيمة أقل من قيمة الضريبة المستحقة	• لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقة • ولا تزيد عن ثلاث أضعاف قيمة السلع أو الخدمات
نقل السلع من أو إلى المملكة العربية السعودية دون سداد الضريبة المستحقة	• لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقة • ولا تزيد عن ثلاث أضعاف قيمة السلع أو الخدمات
عدم التسجيل في الضريبة خلال الفترة المحددة للتسجيل	10,000 ريال سعودي
عدم تقديم الإقرار الضريبي في الوقت المحدد	5-25% من الضريبة المستحقة
تقديم إقرارًا ضريبيًا خاطئًا، أو تعديل إقرار ضريبي بعد تقديمه، أو قدم أي مستند إلى الهيئة يخص الضريبة المستحقة عليه ونتج عن ذلك خطأ في احتساب مبلغ الضريبة أقل من المستحق	50% من الضريبة المستحقة عن كل شهر
تحصيل الضريبة دون التسجيل	غرامة تصل إلى 100,000 ريال سعودي
عدم الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر وفقاً لما هو محدد في اللائحة	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي
إعاقة موظفي الهيئة عن أداء أعمالهم	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي
مخالفة أحكام اللائحة التنفيذية أو نظام ضريبة القيمة المضافة	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي

في جميع الحالات، إذا تكررت المخالفة خلال 3 سنوات من تاريخ إصدار القرار النهائي بشأن الغرامة، فيجوز للهيئة مضاعفة الغرامة في حينها.

تحدد الهيئة مستوى الغرامة أو العقوبة التي تفرضها على الشخص الخاضع للضريبة مع الأخذ في الاعتبار سلوك الشخص الخاضع لضريبة القيمة المضافة وسجل امتثاله لضريبة القيمة المضافة (بما في ذلك وفاء الشخص الخاضع للضريبة بشروط تبليغ الهيئة عن أية أخطاء والتعاون مع الهيئة من أجل تصحيح الأخطاء).

(42) المواد 41، 42، 43، 44، 45، و47، الباب 16، نظام ضريبة القيمة المضافة

11. أحكام انتقالية تتعلق بالخدمات المالية

تطبق ضريبة القيمة المضافة من حيث المبدأ على جميع المعاملات التي يتم تنفيذها كجزء من نشاط اقتصادي اعتباراً من تاريخ 1 يناير 2018، وذلك استناداً إلى تاريخ التوريد والقواعد الموضحة أدناه. إن الغرض من تطبيق الأحكام الانتقالية هو ضمان التطبيق العادل لضريبة القيمة المضافة على جميع المعاملات التي تتم أثناء المرحلة الانتقالية فيما يلي 4 قواعد تخص قطاع الخدمات المالية.

ولمزيد من المعلومات التفصيلية حول الأحكام الانتقالية يرجى مراجعة الدليل الإرشادي المنفصل.

11.1. التاريخ الفعلي للتوريد

في حال قيام أي مورد بإصدار فاتورة أو تلقي مقابل لخدمة أو سلعة معينة قبل تاريخ 1 يناير 2018م عن توريد بينما تم التوريد الفعلي للسلع أو الخدمات في تاريخ 1 يناير 2018م أو بعده، فإن هذا التوريد يعد توريداً خاضعاً لضريبة القيمة المضافة على أساس التاريخ الفعلي للتوريد.[43] ويكون الغرض من هذه القاعدة منع التهرب الضريبي عن طريق الدفع المسبق أو إصدار الفواتير مسبقاً.

مثال (31): يفرض بنك المال السعودي رسم إداري على شخص طبيعي (العميل) مقابل معاملة منفذه في فبراير 2018. استلم البنك بالفعل الرسوم الإدارية مقدماً من العميل في ديسمبر 2017. حيث إن تاريخ التوريد الفعلي للخدمة التي تستحق الرسوم الإدارية عنها هو في فبراير 2018، فيجب على البنك تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية 5% على الرسوم الإدارية.

أما بالنسبة للتوريدات التي تنفذ بالكامل قبل تاريخ 1 يناير 2018 فإنها لا تخضع لضريبة القيمة المضافة، بغض النظر عن تاريخ إصدار الفاتورة أو استلام المقابل.

11.1.1. تاريخ التوريد الفعلي لعقود تمويل الأصول والإجارة القائمة قبل تاريخ نفاذ نظام ضريبة القيمة المضافة

في حالة العقود الخاصة بتمويل السلع (الأصول) بواسطة عقود التأجير التمويلي أو التأجير المنتهي بالتملك أو الإجارة، فان البنك أو المؤسسة المالية تدخل في العملية التجارية عن طريق شرائها للسلع (الأصول) المراد اقتنائها باسم البنك أو المؤسسة المالية من مورد السلع (الأصول)،حيث يصدر مورد السلع (الأصول) فاتورة ضريبية باسم البنك أو المؤسسة ثم يقوم البنك أو المؤسسة بتوريد هذه السلع (الأصول) إلى المستأجر (العميل) بنظام الإجارة أو الإيجار المنتهي بالتملك مع تحصيل المقابل على مدة زمنية يتم الاتفاق عليها فيما بينهما بموجب اتفاق مكتوب حيث ينص الاتفاق على أحقية المستأجر (العميل) في شراء السلعة (الأصل) بعد سداد كافة الأقساط المتفق عليها ويقوم البنك بتحصيل مقابل السلعة (الأصل) بالإضافة إلى فوائد أو أرباح التمويل من العميل على أقساط دورية محددة وفى نهاية هذه المدة يتم نقل ملكية السلعة (الأصل) إلى المستأجر (العميل).

وترى الهيئة أن هذه العقود هي بالأساس عقود توريد (بيع) للسلع (الأصول) بصورة تمويلية ينطبق عليها الأحكام والتعريفات الخاصة بالتوريدات غير المستمرة (توريد لسلع لمرة واحدة) يتم في تاريخ وضع السلعة (الأصل) بتصرف العميل، وعليه، سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على توريدات السلع (الأصول) التي تتم وفقاً لعقود التأجير التمويلي أو الإجارة أو الإيجار المنتهي بالتملك والتي يتم فيها التنازل عن حيازة السلعة بموجب اتفاق يقضي بنقل ملكية هذه السلعة أو إمكانية نقلها بتاريخ لاحق لتاريخ الاتفاق أقصاه تاريخ سداد المقابل كلياً، على أنه توريد واحد لسلع تم في تاريخ وضع السلع بتصرف العميل.

وبالنسبة للعقود المبرمة بعد 1 يناير2018، تستحق ضريبة القيمة المضافة على هذا التوريد في تاريخ توريد السلع أو في تاريخ إصدار الفاتورة الضريبية أو في تاريخ استلام المقابل جزئياً أو كلياً، وفي حدود المبلغ المستلم أيهم أسبق. ولا يعامل هذا التوريد معاملة التوريد المستمر.

(43) المادة 79 (1)، أحكام انتقالية، اللائحة التنفيذية

أما إذا تم إبرام العقد قبل تاريخ 1 يناير 2018م، وتم توريد الأصل محل العقد إلى العميل فعلياً قبل تاريخ 1 يناير 2018، لن تطبق ضريبة القيمة المضافة على العنصر الرئيسي للعقد (قيمة الأصل المورَّد) ولا تستحق ضريبة قيمة مضافة على أي من الأقساط التي تسدد ابتداءً من عام 2018.

وستُطبق المعاملة الضريبية ذاتها على منتجات التمويل العقاري المبرمة قبل تاريخ 1 يناير 2018، حيث لا تطبق ضريبة القيمة المضافة على توريد العقار محل العقد الذي تم نقل حيازته إلى العميل قبل 1 يناير 2018.

11.2. التوريدات المستمرة التي تمتد لتشمل تاريخ تطبيق ضريبة القيمة المضافة

ينص نظام ضريبة القيمة المضافة على أن التوريدات المستمرة للسلع أو الخدمات (بما فيها الخدمات المالية) والتي تمتد لتشمل تاريخ 1يناير2018 أو ما بعده ستخضع لضريبة القيمة المضافة على جزء التوريد الذي يتم تنفيذه في تاريخ 1 يناير2018 أو ما بعده فقط، ولا تطبق ضريبة القيمة المضافة على أي جزء من التوريد المستمر الذي يتم تنفيذه قبل تاريخ 1 يناير 2018.[44]

ويجب على المورد تقسيم قيمة هذه التوريدات بين الفترة التي تسبق تاريخ 1 يناير 2018 والفترة التي تلي هذا التاريخ بأنسب طريقة تعكس التوريد الفعلي للسلع أو الخدمات للعميل.

مثال (31): يقوم مقدم بطاقات الائتمان بتطبيق رسم سنوي على عملائه مقابل تقديم تسهيلات البطاقة، كما يفرض فوائد معفاة من ضريبة القيمة المضافة على قيمة المبالغ المدينة التي تسدد على أقساط من العميل. يقوم مقدم بطاقات الائتمان بإصدار فاتورة في 29 أكتوبر 2017 عن الرسوم السنوية لفترة سنة واحدة من 1 نوفمبر 2017 إلى 31 أكتوبر قدرها 120 ريال سعودي.

تتعلق الرسوم السنوية بالتسهيلات المقدمة للعميل على مدار السنة - وبالتالي فهي بمثابة توريدات مستمرة. وبغض النظر عن تاريخ الفاتورة، ينبغي أن تطبق ضريبة القيمة المضافة فقط على الجزء من الخدمة المستمرة المنفذة بعد 1 يناير 2018. وبالنسبة للعقد السنوي، سيتم تقسيم هذا المبلغ بالتساوي مدة العقد. وعلى افتراض أن الرسوم تشمل ضريبة القيمة المضافة، فسيتم إصدار الفاتورة على النحو التالي:

السلع والخدمات المقدمة	القيمة (بالريال السعودي)	ضريبة القيمة المضافة المطبقة	
تسهيلات البطاقة عن الفترة من 1 نوفمبر 2017- 31 ديسمبر 2017	20	-	**(الجزء المنفذ قبل 1 يناير 2018)**
تسهيلات البطاقة عن الفترة من 1 يناير 2018- 31 أكتوبر 2018	95.24	4.76	**(الجزء المنفذ في/بعد 1 يناير 2018)**
إجمالي المبلغ المستحق	**115.24**	**4.76**	**120**

وفي جميع الحالات، لا يجوز لمصدر البطاقة تحصيل الضريبة قبل 1 يناير 2018، وعليه إصدار فاتورة إضافية بقيمة الضريبة المستحقة وتحصيلها في أو بعد 1 يناير 2018 والإقرار عن الضريبة في أول إقرار ضريبي لعام 2018.

(44) المادة 73، الأحكام الانتقالية، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، والمادة 21(3)، نظام ضريبة القيمة المضافة

11.3. المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تُطبق ضريبة القيمة المضافة بعد

تعتمد قواعد تحديد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في كثيرٍ من الحالات على كوْن المورد أو العميل مقيماً في إقليم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو إذا كان شخصاً خاضعا للضريبة في إحدى دول المجلس.

وفي جميع الحالات إذا لم يتم تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في أي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال نظام محلي أو لم يتم تطبيق نظام الكتروني بين الدول المطبقة فسيتم تحديد تطبيق ضريبة القيمة المضافة للمملكة العربية السعودية على أساس ما يلي:[45]

- اعتبار تلك الدولة خارج إقليم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- معاملة الأشخاص المقيمين في الدول غير المطبقة بأنهم اشخاص مقيمين في دولة ثالثة
- معاملة المنشآت في تلك الدولة على أنهم أشخاص غير خاضعين للضريبة لحين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتسجيلهم لدى السلطة المختصة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بالإضافة إلى تطبيق أحكام الاتفاقية المتعلقة بالتوريدات البينية

مثال (33): تقدم شركة سعودية خدمات مالية لشخص مقيم في سلطنة عمان في 14 فبراير 2018، والتي يستخدمها العميل في سلطنة عمان. إذا لم تقم سلطنة عمان بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بحلول هذا التاريخ، فسيتم معاملة ذلك التوريد بمثابة توريد خدمات لعميل خارج إقليم مجلس التعاون الخليجي، حيث سيتم استخدام السلع خارج إقليم مجلس التعاون الخليجي. وعلى هذا الأساس، يجوز للشركة السعودية تطبيق نسبة الصفر على هذا التوريد.

11.4. تطبيق أحكام نسبة الصفر الانتقالية على العقود القائمة

يجوز تطبيق الأحكام الانتقالية لفرض نسبة الصفر بالمائة على العقود الملزمة لأطراف العقد والتي لم يكن يتوقع فيها تطبيق ضريبة القيمة المضافة، على ألا يتضمن نص العقد وشروطه وأحكامه كلاً من الآتي:

- الإشارة إلى شمول سعر العقد أو عدم شموله لضريبة القيمة المضافة أو الضرائب بصفة عامة؛ و
- أية أحكام تتعلق بتعديل قيمة العقد في حال تطبيق ضريبة القيمة المضافة أو الضرائب على السلع والخدمات التي يتم تقديمها بموجب هذا العقد

وتعتبر الهيئة أن الإشارة إلى أيٍ من التالي يعد إشارةً لضريبة القيمة المضافة:

- ضريبة القيمة المضافة
- الضريبة على القيمة
- ضرائب الاستهلاك
- ضرائب المبيعات
- ضرائب المعاملات
- إشارة عامة إلى «الضرائب» (باستثناء إذا ما تم تعريفها لتستثني أياً من الضرائب السابقة)

11.4.1. العقود المؤهلة لأحكام نسبة الصفر الانتقالية

تسمح الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة على العقود المبرمة قبل 30 مايو 2017 بتطبيق نسبة الصفر بالمائة على التوريدات التي تتم بموجب عقود محددة قائمة ومؤهلة لتطبيق الأحكام الانتقالية على هذه العقود التي تمتد حتى تاريخ انتهاء العقد أو تجديده أو حتى تاريخ 31 ديسمبر 2018، أيهم أسبق[46]، مما يمنح وقتاً إضافياً

(45) وفي جميع الحالات يجب أن يكون قد تم البدء بتطبيق نظام الخدمات الإلكترونية بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي ليتم اعتبار التوريدات بأنها توريدات بينية – المادة 79(6)، أحكام انتقالية، اللائحة التنفيذية

(46) المادة 79(3)، أحكام انتقالية، اللائحة التنفيذية

للموردين والعملاء الذين دخلوا في التزامات تعاقدية طويلة الأجل لم يكن متوقع فيها تطبيق ضريبة القيمة المضافة لمراجعة تلك العقود والاتفاق على القيمة الصحيحة. ولا يتم تطبيق الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة إلا في حال استيفاء العقود القائمة لجميع الشروط الثلاثة التالية مجتمعةً:

1) إبرام العقد قبل تاريخ 30 مايو 2017: تاريخ إبرام العقد هو التاريخ الذي وُقّع فيه أو أصبح ملزماً للطرفين. وسيتم اعتبار العقود التي أُبرمت قبل هذا التاريخ ولكن تم تجديدها أو تحديثها لاحقاً بأنه قد تم إبرامها في تاريخ التجديد أو التحديث
2) أن يكون للعميل حق خصم ضريبة المدخلات فيما يتعلق بهذا التوريد بشكل كامل أو أن يكون العميل جهة حكومية أو «شخص مؤهل» له الحق بالمطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على المشتريات. ليس من الضروري أن يكون العميل خاضعاً للضريبة بالكامل أو قادراً على خصم ضريبة المدخلات كاملة على جميع أنشطته للاستفادة من الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر على هذا التوريد. ولا تطبَّق الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر على التوريدات التي تتم لمستهلك غير مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة لدى الهيئة (أو غير وارد ضمن قائمة الأشخاص المؤهلين للاسترداد)
3) أن يقدم العميل شهادة خطية للمورد بأنه قادر على خصم/استرداد ضريبة المدخلات كاملة فيما يتعلق بذلك التوريد. ويرد أدناه مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالشهادة

وتطبّق نسبة الصفر على التوريدات التي تندرج تحت العقود القائمة التي تنطبق عليها الأحكام الانتقالية لتطبيق لنسبة الصفر بالمائة حتى التاريخ الأسبق مما يلي:

- تاريخ انتهاء مدة العقد.
- تاريخ تجديد العقد.
- 31 ديسمبر 2018.

وعليه، فإن جميع التوريدات التي تتم بعد أي من التواريخ الواردة أعلاه، فإنها تخضع لضريبة القيمة المضافة وفق القواعد العادية، دون تطبيق الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة. كما أن الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة لا تطبق إلا إذا كانت التوريدات تخضع لضريبة القيمة المضافة وفقاً للقواعد العامة لنظام الضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام (والتي يكون بإمكان العميل خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بها بالكامل)، ولا يمكن أن تستخدم الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر على التوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة أو التي تقع خارج نطاق تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

مثال (34): شركة المال السعودية شركة مقيمة في المملكة العربية السعودية والتي دخلت في عقد إيجار تمويلي لمدة 3 سنوات مع أعمال مسجلة في المملكة العربية السعودية (العميل) في يوليو 2016، مع خيار شراء الأصل في نهاية المدة. يتضمن العقد عنصر رئيسي وهو توريد أصول إلى العميل والذي هو بمثابة توريد خاضع للضريبة، وعنصر تقديم خدمات التمويل وهو معفي من الضريبة.

لا تطبق الأحكام الانتقالية التي تخص العقود القائمة على خدمة التمويل المعفية من الضريبة. مع ذلك، إذا أكد العميل أنه يستطيع خصم ضريبة المدخلات كاملة، فمن ثم يتم استيفاء الشروط الأخرى لتطبيق الحكم الانتقالي لإخضاع التوريدات العقد غير المعفية، كما يجوز لشركة المال تطبيق نسبة الصفر على الأقساط حتى تاريخ انتهاء العقد أو تجديده أو حلول 31 ديسمبر 2018، أيهم أسبق.

11.4.2. شهادة العميل لخصم/استرداد ضريبة المدخلات

سيتم طرح المزيد من القواعد المتعلقة بتطبيق نسبة الصفر خلال الفترة الانتقالية والشهادة في دليل إرشادي منفصل. فيما يلي عرض لأهم النقاط المتعلقة بقطاع الخدمات المالية:

- يجب على العميل تلبية طلب المورد بمنح الشهادة، دون تأخير غير مبرر
- يجب أن تتعلق الشهادة بقدرة العميل على استرداد ضريبة القيمة المضافة المستحقة عن هذا التوريد (أو عن تلك التوريدات)، كما أن الشهادة ليست تأكيداً أنه بإمكان العميل خصم الضريبة كاملة عن جميع التوريدات المستلمة

يمكن للعميل تزويد المورد بالشهادة من خلال أي من الوسائل (بما في ذلك وسائل التواصل الإلكترونية)، شريطة أن يؤكد العميل على استحقاقه لخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بهذا التوريد أو تلك التوريدات.

12. التواصل معنا

للحصول على مزيد من المعلومات بشأن معاملة ضريبة القيمة المضافة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: **vat.gov.sa**
أو التواصل معنا على الرقم التالي: 19993.

الملحق 1 – قائمة المنتجات المالية

المنتج	المقابل	معامله ضريبة القيمة المضافة ***
1. الحسابات البنكية		
1-1 حساب جاري/حساب توفير/ حساب ودائع	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسوم السحب من أجهزة الصرف الآلي^ • رسوم إصدار شيك مصدق	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	رسوم ذات طابع جزائي*	خارج نطاق التطبيق
	• الرسوم الجزائية (الغرامات)	
1-2 التحويل الإلكتروني للأموال	• جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسوم السحب من أجهزة الصرف الآلي^ • رسوم تحويل الأموال (خارجي أو داخلي)	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	رسوم ذات طابع جزائي*	خارج نطاق التطبيق
	• الرسوم الجزائية (الغرامات)	
1-3 دفاتر الشيكات	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسوم إصدار دفتر شيكات إضافي • رسوم إلغاء شيك بنكي مصدّق • رسوم الشيكات المرتجعة • طلب نسخة من شيك	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	رسوم ذات طابع جزائي*	خارج نطاق التطبيق
	• الرسوم الجزائية (الغرامات)	
1-4 التصديق	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسم التصديق على أرصدة الحسابات	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	رسوم ذات طابع جزائي*	خارج نطاق التطبيق
	• الرسوم الجزائية (الغرامات)	
1-5 رسوم إصدار كشف حساب بنكي	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	•رسوم الاستعلام عن الرصيد^ •رسوم إصدار كشف حساب بنكي من الفرع	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	رسوم ذات طابع جزائي*	خارج نطاق التطبيق
	• الرسوم الجزائية (الغرامات)	

2. خدمات البطاقات		
2-1 بطاقات الصراف/ بطاقات الائتمان / بطاقات مسبقة الدفع	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسم التفويض^ • رسم السحب النقدي^ • رسم على العملية^ • رسم إصدار كشف عمليات البطاقة^ • رسم إصدار بطاقة بدل فاقد/مسروقة • رسم الحصول على سلفة نقدية • رسم حماية البطاقة • رسوم سنوية • رسم تحويل رصيد • رسم الدفع الآجل/ خطة التقسيط النقدي • رسوم البطاقات مسبقة الدفع • رسوم منازعة	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	• الفائدة المسبقة لتحويل الرصيد • هامش فروقات سعر صرف العملات	
	رسوم ذات طابع جزائي*	خارج نطاق التطبيق
	• الرسوم الجزائية (الغرامات)	
2-2 بطاقات الصراف/ بطاقات حسابات الودائع	تم تغطيتها في الفقرة 2-1	
2-3 رسوم العضوية	تم تغطيتها في الفقرة 2-1	
3. تحويل النقد/الأموال		
3-1 تحويل عام للأموال	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسم التحويل الخارجي • رسم الخدمة الخارجية • رسم الحوالات الدولية • رسم الاستخدام التبادلي • رسوم/عمولة التحويل	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	رسوم ذات طابع جزائي*	خارج نطاق التطبيق
	• الرسوم الجزائية (الغرامات)	
3-2 خدمات إدارة النقد	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسم الاشتراك في خدمات حلول إدارة النقد • رسم المعالجة • رسوم إدارة رواتب الشركات • رسم النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة • رسم التحويل عبر نظام سويفت • رسم أوامر الدفعات الثابتة المنتظمة • رسم تعديل التحويل • رسم الاستعلام عن الأموال غير المستلمة^ • رسم إيقاف الدفع أو الإلغاء^	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	رسوم ذات طابع جزائي*	خارج نطاق التطبيق
	• الرسوم الجزائية (الغرامات)	

3-3 الخدمات المصرفية الإلكترونية	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• تركيب/ تأجير جهاز دفع إلكتروني • رسم الدفع الإلكتروني^ • رسم إجراء المقاصة • رسم الحصول على نسخ إضافية من الكشوفات • رسم أوامر الدفعات الثابتة المنتظمة • رسوم أجهزة تشفير (توكين) للخدمات المصرفية الإلكترونية • رسم عمليات مدى (نقاط البيع) – التجار • رسم عمليات البطاقات الائتمانية (نقاط البيع) – التجار • رسم عمليات البطاقات الائتمانية للتجارة الإلكترونية^ • رسوم عمليات «حساب سداد»	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	رسوم ذات طابع جزائي*	خارج نطاق التطبيق
	• الرسوم الجزائية (الغرامات)	
3-4 خدمات صناديق الأمانات	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• استئجار صندوق أمانات داخل المملكة • رسم فقدان/ استبدال مفتاح الخزينة	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	رسوم ذات طابع جزائي*	خارج نطاق التطبيق
	• غرامات تأخير دفع القيمة الإيجارية	
	تكاليف مستردة**	خارج نطاق التطبيق
	• رسوم الفتح الاضطراري (تكلفة مستحقة لطرف ثالث يتم تحصيلها مباشرة من العميل)	
4. خدمات تجارية		
4-1. الكمبيالات (المتداولة أو المحصلة)	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسم القبول • رسم تداول الكمبيالة • رسم التحصيل • رسم التمديد/ التجديد • رسم التظهير/ التصديق • رسم الشحن • لرسم النقل البريدي • رسم إعادة التوجيه • رسم التعديل	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	• الدخل المحقق من الكمبيالات المخصومة	
4-2. الاعتمادات المستندية/ اعتمادات الضامن	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسم التعديل • رسم تحويل سويفت/ برقي • رسم الشحن • رسم إصدار فاتورة وارد • لرسم النقل البريدي	

	• رسوم إصدار • رسم القبول • رسوم تأكيد • رسوم استشارة • رسوم تداول الاعتمادات المستندية	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	• الفائدة	
4-3. الضمانات (وتشمل الشحن) وموافقات البنوك على الائتمان	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسم عمولة ضمان • رسم مناولة • رسم الشحن • رسم النقل البريدي • رسوم إصدار • رسم التعديل • ضمان استشارة	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	• أرباح التعامل بموافقات البنوك على الائتمان • رسم تداول موافقات البنوك على الائتمان • الخصم على القيمة الاسمية لموافقات البنوك على الائتمان • العمولة على موافقات البنوك على الائتمان	
	رسوم ذات طابع جزائي*	خارج نطاق التطبيق
	• غرامات الإرجاع المتأخر	
5. الائتمان والإقراض		
5-1. الائتمان والسُلف بشكل عام	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسم اشتراك • رسم الارتباط • رسم إداري • رسم تورق • رسم التوثيق • رسم المعالجة • رسم ترتيب • رسم مشاركة • رسوم إدارة • رسم إعادة جدولة • رسم هيكلة • رسم اكتتاب • رسم وكيل • رسم استشارة	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	• رسم الفائدة • الهامش الضمني للتورق	
	إصدار أو تحويل أدوات الدين	معفى
	• إصدار قرض • توريق أداة دين	

	• تحويل محفظة قرض • بيع الديون أو المستحقات	
	تكاليف مستردة**	خارج نطاق التطبيق
	• رسوم الإخطارات القانونية • رسوم خطاب المطالبة • رسم المصفّي/مأمور التصفية • رسم قانوني •رسم المثمن • رسم المزاد • رسم السداد	
5-2. قروض الرهن العقاري (وتشمل أي تمويل آخر بضمان الأصول)	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسوم إدارية • رسم التقييم • رسم إعادة التمويل وإعادة الجدولة	
	إصدار أو تحويل أدوات الدين	معفى
	• إصدار قرض • بيع القرض أو محفظة القرض	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	
	• رسم الفائدة	
5-3. بيع الذمم المدينة/ تخصيم	السداد المبكر	خارج نطاق التطبيق
	• النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	• تحويل الدفتر	
	التحويل الكامل لأداة الدين	معفى
	• بيع الدين دون حق الرجوع	
	التنازل عن الدين	خارج نطاق التطبيق
	• التنازل عن الدين مع حق الرجوع الكامل	
6. التمويل		
6-1. إيجار تمويلي (ويشمل التأجير بوعد التملك)** ملاحظة: إذا كان المقابل مستحق الدفع على أقساط دورية، فيجب إجراء توريد منفصل لكل قسط في تاريخ استحقاق الدفع أو في تاريخ الدفع الفعلي أيهما أسبق.**	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• المكون الرئيس للأقساط • رسم التأمين • رسوم إدارية	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	• مكون التمويل/ الإقراض المتعلق بالأقساط • تعديل الفائدة • فائدة على دفعة متأخرة • دعم فائدة من متعامل/صانع مرخص له	
	رسوم ذات طابع جزائي*	خارج نطاق التطبيق
	• رسم غرامة	
	تكاليف مستردة**	خارج نطاق التطبيق
	• تكاليف استرداد الحيازة • رسم أجهزة تتبع غير قابل للاسترداد • عمولة مزايدين • رسم تخزين	

	• رسم سحب/قطر سيارة • تكاليف الحصول على نسخة أخرى من المفاتيح • رسم قانونى	
6-2. الإيجار التشغيلي	راجع البند 6-1 (الإيجار التمويلي)	
7. أسواق رأس المال		
7-1. عمليات الأوراق المالية **ملاحظة: تتضمن عمليات الأوراق المالية: عمليات الكمبيالات التجارية، والمشتقات المالية، وعقود الخيارات، وعقود المبادلات، وعقود مبادلات التخلف عن السداد، وتداول العقود الآجلة، وعمليات سوق المال قصيرة الأجل، والسندات، وأذونات الخزينة، وجميع عمليات سوق رأس المال الأخرى)**	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسم سمسرة • توريد السلعة الأساسية • رسم منظّم/مسؤول التنظيم • رسم تمديد/تجديد • رسم التحصيل • رسم الاكتتاب	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	• إصدار الأوراق المالية • بيع وشراء الأوراق المالية (التداول كأصل) • علاوات عقود الخيارات • عائدات التداول المكتسبة من الأوراق المالية أو السلع الأساسية • مكاسب التداول • علاوة لمنتجات مهيكلة • نشاط اكتتاب كامل	
	رسوم ذات طابع جزائي*	خارج نطاق التطبيق
	• غرامة الاسترداد المبكر	
7-2. المقاصة والتسوية	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسم عمولة • رسم عملية • رسم تسوية • رسم حفظ أمين • رسم إصدار الكمبيالات والتحويل إلى نقد • رسم سمسرة • رسم مقاصة • رسم حارس/أمين	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	تكاليف مستردة**	خارج نطاق التطبيق
	• رسوم مؤسسة النقد العربي السعودي	
7-3. الاستشارات المالية/ الاستراتيجية/ إدارة الاستثمار/ إدارة الأصول	جميع الرسوم/ العمولات/ الخصومات التجارية	النسبة الأساسية
	• رسم تعبئة • رسوم مقدمة • رسم إتمام الصفقات • رسم إدارة المحفظة • رسم هيكلة إدارة المحفظة • رسم تأسيس صندوق • رسم حفظ • رسم إدارة الاستئمان • رسم إحالة	

	• رسم أداء • رسم حساب ضمان • رسم التوثيق • رسم قانوني • رسم تحويل	
	النسبة المئوية لسعر الفائدة السنوي/ مبالغ ضمنية أخرى	معفى
	• هوامش الربح	
	تكاليف مستردة**	خارج نطاق التطبيق
	• رسم قانونى (طرف ثالث)	
8. التمويل الإسلامي		
8-1. مرابحة/تورق	جميع الرسوم الإدارية	النسبة الأساسية
	• شراء وبيع اللوازم • رسوم /تكاليف السلع • رسوم إدارية	
	عنصر التمويل/ المقابل الضمني	معفى
	• الرسم القائم على هامش الربح • رسم الإقراض القائم على الهامش الضمنى	
8-2. إجارة	جميع الرسوم المتعلقة بالإدارة والإشراف	النسبة الأساسية
	• شراء البنك للأصول • المكوّن الرئيسي للأقساط • رسوم إدارية • رسم تقييم	
	عنصر التمويل/ المقابل الضمني	معفى
	• دخل التمويل (هامش)	
8-3. مشاركة	جميع الرسوم الإدارية	النسبة الأساسية
	• شراء وبيع اللوازم • رسوم إدارية	
	عنصر التمويل/ المقابل الضمني	معفى
	• دخل التمويل • هوامش الربح	
8-4. مضاربة	جميع الرسوم الإدارية	النسبة الأساسية
	• رسوم إدارية • رسوم الترتيب -للشركات	
	عنصر التمويل/ المقابل الضمني	معفى
	• هوامش الربح • العمولات القائمة على هامش الربح أو الهوامش الضمنية الأخرى	
8-5. وكالة	جميع الرسوم الإدارية	النسبة الأساسية
	• رسوم إدارية	
	عنصر التمويل/ المقابل الضمني	معفى
	• هوامش الربح • احتجاز الأرباح الفائضة	

ملاحظات:

*يجب تفسير الرسوم ذات الطابع العقابي في نطاق ضيق وتطبيقها فقط على الرسوم المنفصلة عن مقابل المنتجات/الخدمات.

**تكاليف عمليات الاسترداد هي تكاليف مستحقة الدفع لطرف ثالث لقاء إجراء توريد إلى العميل حيث تم دفع قيمة التوريد من شركة التمويل بالنيابة عن العميل ثم تحصيلها من العميل. وعلى هذا الأساس، فإن الأموال المستردة لا تأخذ في الاعتبار التوريد الذي تقدمه المؤسسة المالية، وبالتالي يمكن التعامل مع استرداد التكاليف فقط باعتبارها خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة عندما يتم تكبدها نيابة عن العميل على هذا النحو. تخضع أية بنود تتكبدها شركة التمويل باسمها، ويتم تحميلها بعد ذلك على العميل لضريبة القيمة المضافة بالنسبة المطبقة على التكلفة الأساسية.

*** تفترض معاملة ضريبة القيمة المضافة في هذه الوثيقة أن المورد والعميل كلاهما مقيم في المملكة العربية السعودية وأن المعاملة لا تتم فيما يتعلق بأي مؤسسة أخرى خارج المملكة العربية السعودية. قد تختلف المعاملات الضريبية على القيمة المضافة عن المعاملات عبر الحدود التي تشمل المشاركين المؤسسين خارج المملكة العربية السعودية.

الملحق 2: قائمة منتجات التأمين

الجدول 1 – التأمين العام والصحي: أقساط التأمين وإعادة التأمين	تأمين إلزامي	تأمين اختياري	خاضع لضريبة القيمة المضافة	معفي من الضريبة	خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في المملكة
1. التأمين على مخاطر الحوادث والمسؤولية					
أ) الحوادث الشخصية		اختياري			
ب) إصابات العمل		اختياري			
ج) مسؤولية رب العمل		اختياري			
د) المسؤولية تجاه الغير		اختياري			
ه) المسؤولية العامة		اختياري			
و) المسؤولية الناتجة عن المنتجات		اختياري			
ز) المسؤولية الطبية		اختياري			
ح) المسؤولية المهنية		اختياري			
ط) السرقة والسطو		اختياري			
ي) خيانة الأمانة		اختياري			
ك) التأمين على الأموال التي في الخزينة وأثناء النقل		اختياري			
ل) تأمينات أخرى تقع ضمن نطاق التأمين من المسؤوليات		اختياري			
م) التأمين على المركبات - إلزامي	إلزامي				
ن) التأمين على المركبات – إلزامي + أخرى	إلزامي				
س) التأمين على الممتلكات		اختياري			
ع) التأمين على الممتلكات الواقعة خارج المملكة		اختياري			
ف) التأمين البحري - هياكل السفن		اختياري			
ص) التأمين البحري – التأمين على البضائع		اختياري			
ق) تأمين الطيران		اختياري			
ر) تأمين الطاقة		اختياري			
ش) التأمين الهندسي		اختياري			
ت) التأمين الهندسي – التأمين على المواقع خارج المملكة		اختياري			
ث) فروع التأمين العام الأخرى		اختياري			
خ) التأمين الصحي، الإلزامي	إلزامي				
ذ) التأمين الصحي، الإلزامي + الأخرى	إلزامي				
ض) التأمين على الحياة					

الجدول 2 – تأمينات الحماية والادخار: أقساط التأمين وإعادة التأمين	تأمين إلزامي	تأمين اختياري	خاضع لضريبة القيمة المضافة	معفي من الضريبة	خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في المملكة
أ) تأمين الحماية، للأفراد		اختياري			
ب) تأمين الحماية مع الادخار، للأفراد		اختياري			
ج) تأمين الحماية والادخار الأخرى، للأفراد		اختياري			
د) تأمين الحماية، للمجموعات		اختياري			
هـ) تأمين الحماية مع الادخار، للمجموعات		اختياري			
و) تأمين الحماية والادخار الأخرى، للمجموعات		اختياري			
التوريدات أو الحالات الأخرى	**تأمين إلزامي**	**تأمين اختياري**	**خاضع لضريبة القيمة المضافة**	**معفي من الضريبة**	**خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في المملكة**
العمولة أو أي رسم على الوساطة أو السمسرة (الجدول 1 أو 2)					
بيع السلع التي تم استرجاعها كجزء من بوليصة التأمين					
بيع السلع نيابة عن حامل البوليصة أو باسمه					
بيع أصول الأعمال الأخرى					
الخدمات الاستشارية والإدارية					
سداد المطالبات النقدية للمؤمن له بموجب بوليصة التأمين					
استبدال السلع المؤمن عليها بموجب بوليصة التأمين					
إجراء التصليحات أو الخدمات الأخرى بصفة المورد الرئيسي بالنيابة عن المؤمن له بموجب البوليصة					
استلام مدفوعات من اتفاقية إعادة التأمين					

الملحق 3: أسئلة شائعة

1. هل سيتم قبول الكشف البنكي بديلاً عن الفاتورة الفردية لضريبة القيمة المضافة؟

يجوز قبول كشف الحساب البنكي كفاتورة لضريبة القيمة المضافة إذا كان الكشف البنكي الصادر يستوفي المتطلبات المنصوص عليها في المادة (53) من اللائحة التنفيذية للنظام. وهذا يعني أن كشف الحساب البنكي للعملاء المسجلين لضريبة القيمة المضافة وجميع الأشخاص الاعتباريين يجب أن يتضمن بيانات تفصيلية واضحة مثل تاريخ الفاتورة ورقم التعريف الضريبي للمورد والمبلغ الخاضع للضريبة ونسبة الضريبة المطبقة ومبلغ ضريبة القيمة المضافة المفروض. أما فيما يتعلق بالتوريدات التي تتم داخل المملكة العربية السعودية التي تقل قيمتها عن 1,000 ريال سعودي، فمن الممكن إصدار فاتورة مبسطة.

2. كيف ستتم معاملة رسوم التبادل الداخلي لأغراض ضريبة القيمة المضافة؟

لأغراض ضريبة القيمة المضافة، تكون رسوم التبادل الداخلي المقابل الذي يتلقاه البنك المصدر عندما لا يكون الطرف نفسه هو البنك المستفيد (أي البنك الذي يقوم بتنفيذ الدفع إلى التاجر عند استخدام البطاقة). إن قيام النقد العربي السعودي بتسوية رسوم التبادل الداخلي على أساس الصافي، لا يغير من حقيقة أن البنك المصدر يقوم بإجراء التوريد البنك المستفيد عن المبلغ الإجمالي لرسوم التبادل الداخلي. وحيث إن رسوم التبادل الداخلي هي رسوم صريحة، فإن ذلك سيشكل توريداً يخضع للنسبة الأساسية لضريبة القيمة المضافة ٪5 ويكون البنك المصدر مسؤولا عن تحصيل ضريبة القيمة المضافة وإصدار الفواتير.

3. كم عدد المرات التي يجب على البنك احتساب النسبة المئوية للخصم الجزئي خلال كل سنة مالية؟

بشكل عام، تحسب نسبة الخصم الجزئي سنوياً باستخدام قيمة التوريدات خلال السنة الميلادية الأخيرة. ولكن إذا لم يتم تسجيل هذه النسبة في السنة الميلادية السابقة، فيجب استخدام قيم تقديرية للسنة الميلادية الحالية. وفي نهاية العام، يجب على الأشخاص الخاضعين للضريبة مقارنة القيم التقديرية والقيم الفعلية وإجراء التسويات اللازمة الفعلية في الإقرار الأخير لضريبة القيمة المضافة من السنة الميلادية لتعكس الخصومات القيم الفعلية.

4. هل هناك حد أدنى من الممكن تطبيقه قبل تطبيق الخصم الجزئي؟

ليس هناك حد أدنى يتطبق في المملكة العربية السعودية.

تجدر الإشارة إلى أن الفائدة على قيمة الفائض على الأموال في الحسابات البنكية والمتاحة للاستخدام لا تعتبر بمثابة توريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة لأن ذلك لن يشكل توريداً للسلع أو الخدمات نظير مقابل (أي تعتبر خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة).

5. كيف ستتم معاملة انتداب الموظفين أو الاستعانة بشركات خارجية؟

لا يعتبر نشاط الموظفون نشاطاً اقتصادياً، وبالتالي لا تفرض ضريبة القيمة المضافة على الرواتب. ولا يسري هذا على تقديم الخدمات من خلال فرد يقدم خدمة بصفته الشخصية. في بعض الحالات، فإن الاستعانة بموظفين خارجيين على (وكان متلقي الخدمة هو من يقوم بتوجيه الموظفين ويعاملهم كما لو كانوا موظفين لديه) فمن الممكن أن تعامل تلك النفقات كمصروفات. وسيعتمد ذلك بشكل وثيق على الاتفاقيات التجارية والتعاقدية بين الأطراف. كما أن الاستعانة بشركات خارجية، والعلاقة التعاقدية بين الموظفين ومنشئات الأعمال، هو قرار تجاري وينبغي أن تحدد منشئات الأعمال المعاملة الضريبية اللازم تطبيقها في هذه الحالات.

6. كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة على خصومات الدفع الفوري والدفع الكامل والنهائي؟

في الحالات التي تكون فيها خصومات الدفع الفوري والدفع الكامل والنهائي مرتبطة بتوريدات سابقة، فيجب على المورد إصدار إشعار دائن ضريبي لضريبة القيمة المضافة. كما يجب تصحيح ضريبة المدخلات في الفترة الضريبية التي يتم فيها إصدار الإشعار الدائن.

7. كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة على عقود التأمين الصادرة للموظفين أو أشخاص آخرين إذا لم يتم استلام مقابل؟

وفي حالة عدم استلام أي مقابل نظير تلك العقود، فسيتم اعتبار هذا التوريد بمثابة توريد اعتباري (وفقاً للمادة 39 من اللائحة التنفيذية للنظام). إن قيمة التوريد المفترض (الذي يجب أن تطبق عليه ضريبة القيمة المضافة) هي قيمة التكاليف التي يتحملها المورد أو - في حالة عدم إمكانية تحديد هذا المبلغ في وقت التوريد المفترض– تكون هي القيمة السوقية العادلة.

لن تستحق ضريبة القيمة المضافة على التوريد المفترض إذا لم يتم خصم ضريبة المدخلات من المورد فيما يتعلق بتلك التوريدات ولم يتم استثناء عائدات التوريد المفترض من حساب الخصم الجزئي.